مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

المرأة الأردنية والمشاركة السياسية

الدكتور موسى شتيوي

قسم الاجتماع

الدكتورة أمل داغستاني

كلية التمريض

حقوق الطبع:

جميع حقوق الطبع محفوظة. ولا يجوز إعادة إخراج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية كانت أم ميكانيكية، أو بالتصوير أو بالتسجيل، أو بأي وسيلة أخرى بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

Copyright, 1 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

توطئة

يسر مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية أن يقدم " دراسة المرأة الأردنية والمشاركة السياسية". والتي تجيء ضمن سلسلة دراسات الديمقراطية التي ينشرها المركز.

لقد قام كل من الدكتورة أمل الداغستاني في كلية التمريض، والدكتور موسى شتيوي من قسم الاجتماع، بالجامعة الأردنية بتصميم الاستمارة وتدريب الطلبة في الجامعة على كيفية توزيعها وتعبئتها. ومن ثم إجراء الاستطلاع الذي شمل عينة عشوائية صممتها دائرة الإحصاءات العامة على (2050) مبحوثاً ومن ثم تحليل النتائج وكتابة هذه الدراسة.

إن مركز الدراسات الاستراتيجية يعتبر المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية التي تمر بها البلاد من القضايا الاستراتيجية التي يجب توجيه الأبحاث نحوها، بهدف دراستها وفهمها علمياً وفي الوقت نفسه يحرص المركز على تعميم نتائج الدراسات التي يجريها، انطلاقاً من فلسفته التي لا تقتصر فقط على إعداد الدراسات الموضوعية وجمع المعلومات، وتحليل الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسفر عنها هذه الدراسات، بل لتكون في متناول أكبر عدد ممكن من المهتمين، والباحثين، وصانعي القرارات، للاستفادة منها، والاسترشاد بها عند إعداد الخطط والحلول الكفيلة بمعالجة القضايا والمشكلات المختلفة. وأملنا كبير بأن تحقق هذه الدراسة أهدافها المرجوة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للاتحاد النسائي الأردني على دعمه السخي والذي جعل هذه الدراسة ممكنة.

مصطفى الحمارنة

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية

Copyright,2 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة

الفصل الأول:

1- إطار مفهومي مقترح لدراسة ظاهرة مشاركة المرأة السياسية

1- المقدمة

2- الأدوار الجندرية

3- مفهوم المشاركة السياسية

4- العوامل المحددة لمشاركة المرأة السياسية

أ- التنمية الاقتصادية

ب-دور الدولة

ج- التنشئة الاجتماعية

5- أهم المتغيرات المتضمنة في الإطار المفهومي

الفصل الثاني

1- واقع المرأة السياسي في الأردن:

الفصل الثالث

1- المقدمة

2- أهداف الدراسة

3- تصميم العينة

4- خصائص المبحوثين الاجتماعية والاقتصادية

5- العمل السياسي: الخصائص والمقومات

أ- الصفات والخصائص المهمة التي تؤهل للعمل السياسي

ب- مقومات العمل السياسي

ج- الاتجاهات نحو قدرات المرأة للعمل السياسي

6- المشاركة في الحياة السياسية

أ- المشاركة في الانتخابات النيابية

ب-ايجابيات وسلبيات مشاركة المرأة

7- معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية

Copyright,3 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

أ- معوقات مرتبطة بالثقافة وبالمجتمع

ب- معوقات مؤسسية

8- الاتجاهات نحو مشاركة المرأة في السياسة

9- وضع المرأة الحالي ودورها في المجتمع

10- دور المؤسسات السياسية والتطوعية.

الفصل الرابع

1- الملخص

2- المراجع

Copyright,4 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

فهرس الجداول

الجدول **الصفحة**

جدول رقم (1): المناصب الإدارية العليا في الوزارات الأردنية: 1993

جدول رقم (2): عدد الأعضاء المؤسسين والهيئة القيادية للأحزاب الأردنية حسب الجنس 92/1993م

جدول رقم (3): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

جدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بقوة العمل

جدول رقم (6): توزيع أفراد العينة المشتغلين حسب المهنة

جدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب مستوى دخل الأسرة

جدول رقم (8): أهمية الخصائص التي يجب أن تتوافر لدى المنخرطي في العمل السياسي للرجل والمرأة

جدول رقم (9): اتجاهات الأردنيين نحو قدرات المرأة بالمقارنة مع الرجل

جدول رقم (10): قرار مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية لعام 1989م

جدول رقم (11): اختيار المرشح (الرجل أو المرأة) في حالة تساوي الكفاءة بينهما

جدول رقم (12): أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات النيابية القادمة (1993م)

جدول رقم (13): أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات النيابية (1993م)

جدول رقم (14): أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات النيابية (1993م)

جدول رقم (15): اتجاهات الأردنيين نحو أشكال مشاركة المرأة في الحياة السياسية

جدول رقم (16) اتجاهات الأردنيين نحو المرأة والحياة السياسية حسب الجنس

جدول رقم (17): اتجاهات الأردنيين نحو تحديد مقاعد للمرأة في مجلس النواب

جدول رقم (18): اتجاهات الأردنيين نحو الطرف الأكثر تفهماً ومراعاة لاحتياجات المرأة

Copyright,5 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

جدول رقم (19): اتجاهات الأردنيين حول دور المرأة في المجتمع
جدول رقم (20): تقييم الأردنيين للوضع العام للمرأة الأردنية
جدول رقم (21): القضايا المهمة المتعلقة بالمرأة الأردنية
جدول رقم (22): اتجاهات الأردنيين نحو تأثير التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة على وضع المرأة الأردنية

Copyright,6 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

فهرس الأشكال

الشكل **الصفحة**

العوامل المحددة لمشاركة المرأة السياسية

Copyright,7 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

المقدمة:

لقد شهد المجتمع الأردني في العقود الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة، كان من أبرزها زيادة مشاركة المرأة في نواحي الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية كافة. أما على الصعيد السياسي، فإن مشاركة المرأة ما زالت محدودة، بالرغم من التوجه الديمقراطي في الأردن الذي يتطلب مشاركة فعالة من المرأة كونها تشكل جزءاً كبيراً ومهماً من مجتمعنا، لذلك كان لابد من القيام بدراسة تلقي الضوء على واقع دور المرأة في المجتمع، ودورها في الحياة السياسية بشكل خاص، وإننا إذ نضع هذا الجهد المتواضع بين أيدي القراء والمختصين وصانعي القرار والمهتمين بشؤون المرأة والديمقراطية، لنأمل أن نكون قد وفقنا في فتح النقاش الجاد حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن، إدراكا منا لأهمية مشاركتها في الحياة السياسية ليس للمرأة فقط بل للمجتمع الأردني قاطبة.

لقد قمنا بتقسيم هذا المونوغراف Monograph إلى أربعة فصول. قدمنا في الفصل الأول إطاراً مفهومياً لدراسة موقع المرأة في المجتمع، وذكرنا العوامل التي تحدد أو تؤثر على موقع المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، وفي الفصل الثاني قدمنا عرضاً سريعاً للواقع السياسي للمرأة الأردنية في مختلف مستويات الحياة السياسية. بينما اشتمل الفصل الثالث على تلخيص لأهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بإجرائها قبيل الانتخابات النيابية لعام 1993م، وتحتوي الدراسة على عدة جوانب مهمة من اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو قدرات المرأة السياسية، وتصوراتهم للدور السياسي للمرأة، واتجاهاتهم حول المشاركة السياسية للمرأة بأشكالها المختلفة، وأخيراً وفي الفصل الرابع، قمنا بتلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا مع نظرة استشرافية لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن.

وفي النهاية يسعدنا أن نقدم الشكر الجزيل على الدعم غير المحدود، والتشجيع المستمر الذي تلقيناه من طاقم مركز الدراسات الاستراتيجية، وبخاصة من مدير المركز الدكتور مصطفى الحمارنة.

الدكتور موسى شتيوي **الدكتورة أمل داغستاني**

Copyright,8 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

الفصل الأول
إطار مفهومي لدراسة مشاركة المرأة السياسية

المقدمة:

إن دراسة الأوضاع السياسية للمرأة الأردنية يقودنا بالضرورة إلى مناقشة عدد من المفاهيم منها مثلاً المساواة وعدمها، والتجانس وعدمه في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للرجل والمرأة، لأن موقع المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية يعتبران –بشكل عام– من أهم المؤشرات لمكانتها في المجتمع، والمساواة بين الرجل والمرأة تعني: تشابه العلاقة في كل مناحي الحياة الاقتصادية (كالثروة الاقتصادية، والعمل) والاجتماعية والسياسية.

أما التجانس فيعني: أن الرجل والمرأة لهما الدور والمركز الاجتماعي نفسها. في حين ان عدم المساواة يعني: استحواذ الرجل على مصادر القوة المهمة في المجتمع، سواء أكانت اقتصادية (كالملكية) أو سياسية (كالقوة) ، وقدرته على تحديد موقع المرأة من خلال سيطرته على تلك المصادر. ولكن قبل أن نتعرض بالتفصيل إلى مفهوم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعوامل المحددة لذلك، لا بد لنا من نقاش أهمية استخدام المرأة كوحدة تحليلية في هذا المجال.

الأدوار الجندرية[1] (Gender Roles)

إن مفهوم الأدوار الجندرية يشير إلى الأدوار والتوقعات التي يعينها المجتمع للمرأة أو الرجل كل حسب جنسه (ذكر / أنثى) إذن فالأدوار الجندرية وليس الجنس هي المفهوم الرئيسي، لأن الاهتمام هو بالأدوار الاجتماعية والتفاعل بين المرأة والرجل وليس في خصائصهما البيولوجية (كولنز Collins., 1988)

وبالرغم من أن المجتمع الإنساني يستخدم بعض الخصائص البيولوجية (كالجنس والعمر) لتحديد الأدوار الجندرية أو العمرية المناسبة لهذه الفئات، إلا أنه يجب عدم الخلط بين الأساس المستخدم لتعيين الأدوار وبين حتمية هذه الأدوار، فالفروقات البيولوجية هي حتمية، ولكن الأدوار الجندرية ليست كذلك، إذ أنها خاضعة للتغير الاجتماعي، وتختلف بين فترة وأخرى ومن مجتمع لآخر.

---

[1] ان الادوار الجندرية هي ترجمة لمفهوم Gender roles، وحسب معرفتنا فإن هذا المفهوم لم يستخدم سابقا، وهو اكثر تعبيرا من أي مصطلح آخر للتعبير عن معنى المفهوم الاصلي باللغة الانجليزية.

Copyright,9 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

إذن، فالعلاقات الجندرية هي علاقات اجتماعية، وتشير إلى الطريقة أو الطرق التي تربط فئات الرجال والنساء (اجتماعيا) مع بعضهم البعض على أوسع مدى من جوانب التنظيم الاجتماعي، وليس فقط التفاعل بين الرجل والنساء على الصعيد الشخصي، بل لكل جوانب النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي: كالملكية، والسيطرة على وسائل الانتاج، والمكافأة على العمل، والدخل، والمشاركة في الجوانب الثقافية والدينية، وممارسة القوة، والسلطة السياسية، لذلك تصبح الأدوار الجندرية مهمة لمجمل السلوك الاجتماعي ولنتائج التفاعل الاجتماعي (بلومبرغ Blumberg, 1978).

ونستطيع القول إنه لا يوجد خلاف حول الفكرة القائلة : إن الرجال والنساء لهما مواقع اجتماعية مختلفة، وأن هذه المواقع تتأثر بالتقسيمات الاجتماعية الأخرى، كالطبقة، والمهنة، والأثنية، والعمر، وأن هذه العوامل تؤثر أيضاً على فرص الحياة للرجال والنساء، ولكن نذهب أكثر من ذلك لنقول إن كل النساء يشتركن في تجربة واحدة على الأقل وهي، أنهن كفئة اجتماعية يتعرضن لأشكال مختلفة من عدم المساواة والاضطهاد، ويخضعن لهيمنة الرجال أو لهيمنة البنى الاجتماعية التي يسيطر عليها الرجال. ومع الإدراك بأن الهيمنة والاضطهاد اللذين تتعرض لهما النساء يختلفان من فترة زمنية إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، ومن طبقة إلى أخرى، إلا أن هناك قواطع مشتركة بين كل النساء فيما يتعلق بهذه التجربة.

ومن إحدى طرق قياس هذه الفوارق بين الرجل والمرأة هي، أن نفحص بعض المؤشرات المجتمعة التي تعكس ذلك ومنها مثلاً، نسبة الأمية، ونسبة التعليم، ونسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، والفروقات بالدخل، والسيطرة على المصادر الاقتصادية، والمشاركة في الحياة السياسية، وهذه المؤشرات كلها تعكس درجات متفاوتة من عدم المساواة الاجتماعية بين المرأة والرجل في الاستفادة من مكتسبات المجتمع المختلفة على الصعيدين الأردني والعالمي (التل، 1985).

ونستطيع أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير لنقول: إن المساواة بين المرأة والرجل ليست مفقودة فحسب، بل إن الرجال كمجموعة أو فئة اجتماعية يتمتعون بقوة اجتماعية واقتصادية وسياسية أكثر من النساء كفئة اجتماعية، بما في ذلك القوة في الجوانب المتعلقة بحياة النساء. وباختصار، فإن الرجال كمجموعة أو فئة هي المهيمنة والنساء كمجموعة او فئة هي المهيمن عليها. وإن هذا المفهوم هو رديف لمفهوم آخر لتفسير عدم المساواة بين الرجل والمرأة

Copyright,10 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

وهو، الأبوية أو البطريركية الذي يعبر عن نمطي النظام الاجتماعي والاقتصادي الذين يؤكدان سلطة الرجل في المجتمع وفي الأسرة، إذ أن الرجل هو الذي يتقلد المناصب المهمة، وهو الذي يعمل ويشارك في الحياة العامة، وهو أيضاً رب البيت داخل الأسرة (البطريرك) فالرجال الآخرون الكبار بالسن يتمتعون بممارسة السلطة على الذكور الأصغر سنا وعلى النساء (بركان، 1985، شرابي، 1992).

وبالرغم من أن هيمنة الرجل على المرأة هي ذات صبغة عالمية، إلا أن هذا لا يعني أن الأدوار الجندرية هي نفسها في كل مجتمع، ففي كل حالة يكون المعنى الاجتماعي للأدوار الجندرية نتيجة لظروف ذلك المجتمع، وكيفية تطور اقتصاده المحلي، والمعتقدات الدينية، والنظم السياسية السائدة. وإنه لمن الخطأ الكبير والشائع أن يؤخذ أحد هذه العوامل منفردا لتفسير هذه الظاهرة كالدين أو العوامل الاقتصادية، فمثلاً حتى يتسنى لنا الإجابة عن السؤال التالي: لماذا تبقى المرأة هي المهيمن عليها في جوانب الحياة الاجتماعية كافة؟ فإنه يجب النظر إلى آلية توزيع المصادر المهمة كعلاقات الملكية، وتقسيم العمل، والقانون، وموقف الدولة من هذه المسألة، وكيفية تنظيم الأسرة، ولابد من أخذ التفاعل بين هذه العوامل مجتمعة حتى نتمكن من فهم ديناميكيات العلاقة بين الجنسين.

أما فيما يتعلق بمحاولة الإجابة عن الأسباب التي تؤدي إلى تدني مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام، وتدني مشاركتها في الحياة السياسية بشكل خاص في المجتمع الأردني كأحد البلدان العربية وبلدان العالم الثالث، فإنه يجب النظر إلى بعض العوامل المهمة على صعيد حركة المجتمع وهي: التنمية الاقتصادية، ودور الدولة، والتنشئة الاجتماعية، والثقافة. ولكن قبل تناول هذه العوامل يجب أن نحدد مفهومنا للمشاركة السياسية.

مفهوم المشاركة السياسية:

إن مفهوم المشاركة السياسية الذي نستخدمه في هذه الدراسة يشمل مجمل النشاطات التي تهدف للتأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المهمة في صنع القرار (كالسلطة التنفيذية، والتشريعية ، والأحزاب). وهذه النشاطات تشمل التصويت لانتخاب الممثلين في المستويات كافة، والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، والانضمام والعمل في الأحزاب السياسية، والمشاركة في النشاطات المختلفة المتعلقة بالمجتمع المحلي، وحتى أيضاً المشاركة في النشاطات السياسية غير التقليدية كالمظاهرات، والمسيرات، والكتابة في الصحف حول

Copyright11 ©د موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

الموضوعات المهمة، بالإضافة إلى ترشيح النفس أو الذات للمجالس الانتخابية، وتبوء المراكز السياسية التي تتم بالتعيين في مختلف مستويات السلطة السياسية.

وتأتي أهمية المشاركة السياسية في هذه الأشكال المختلفة من مواقع صنع القرار، ومواقع التأثر من كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم ومصالحهم او الدفاع عنها الذي يعطيهم – في النهاية – قدرة أكبر للتحكم بأمور حياتهم، وبأمور الآخرين أحياناً.

وتمكن أهمية مشاركة المرأة السياسية في المستويات المختلفة لما لمراكز القوة هذه والسلطة من تأثير على حياة المرأة. فهي إن وجدت بشكل فعال في هذه المواقع، فسوف تستطيع أن تحقق المصالح المرتبطة بها، وإبراز قضاياها، والدفاع عن حقوقها، والتسريع في إعطاءها دور حقيقي في عملية التنمية في المجتمع بشكل عام، ويجب أن لا يفهم وجود المرأة في هذه المواقع بأنه يخدم النساء فقط (ففي بعض الحالات قد لا تتحقق هذه الغاية)، ولكنه سوف يكون له تأثير أكبر على جوانب المجتمع كافة، وليس في الجوانب المتعلقة بالمرأة فقط.

ومن المنظور التاريخي، فإن المجتمعات الإنسانية قد قاومت إعطاء المرأة حقوقها السياسية، أو افساح المجال لمشاركتها السياسية بدرجات أقوى من معارضة هذه المجتمعات لدخول المرأة في المجالات الأخرى من الحياة العامة، والسبب الرئيسي في ذلك يعود لأن حقوق المرأة كانت تعتبر مطابقة لحقوق الزوج أو الأب.

والمشاركة السياسية لها قيمة معنوية وهي أنها شيء جيد وايجابي بحد ذاته وفي الوقت ذاته، فإن الفروقات الجنسية في المشاركة السياسية تعكس علاقة القوى بين الرجال والنساء. فالموضوع الأساسي – إذاً هو توزيع القوة بين الجنسين الذي يميل نحو المساواة في حالة زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وبالرغم من أنه لا يوجد إطار نظري يفسر العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي يعتقد بأنها تؤثر على مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية سلبا أم ايجاباً، أو ما نسميه بالعوامل المحددة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

العوامل المحددة لمشاركة المرأة السياسية:

Copyright,12 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبعض هذه العوامل مرتبط بطبيعة تطور النظم الاجتماعية المختلفة (كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي) ومستواها، وبعضها مرتبط بالنظام الثقافي العقائدي السائد الذي يحدد القيم والمعتقدات المرتبطة بعلاقة الرجال بالمرأة، وبعضها على مستوى الفرد، ولكن كل هذه العوامل والمستويات تتفاعل مع بعضها البعض لتؤثر على موقع المرأة في الحياة العامة والسياسية.

أ- **التنمية الاقتصادية:**

ويمكن اعتبار التنمية الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر على مستوى المعيشة في مختلف جوانبها، وهي في دول العالم الثالث عبارة عن عملية الانتقال من نمط الاقتصاد الزراعي أو شبه الزراعي إلى الاقتصاد الحديث (الصناعة، والتجارة والخدمات). ولذلك ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطاً مباشراً بتوسع الفرص التعليمية والحراك الاجتماعي. وتدعيم تجارب الدول التنموية فرضية توسع الفرص لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة. (العمل خارج البيت، والتعليم) وهذا يعني أن التنمية من المفروض، أن تقلل بالتحليل النهائي، من الفجوة تدريجياً بين الرجال والنساء. وقد تؤثر التنمية الاقتصادية على المساواة في الأدوار الجندرية (وايت – Whyte, 1978) من خلال العاملين التاليين:

أولاً: التقليل من أهمية الفروقات البيولوجية بين الجنسين. إذ إن الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على عمل الآلة والتكنولوجيا الحديثة قد يؤدي إلى زيادة في أهمية المهارات الذهنية، التي يتساوى بها الجنسان، بينما يقل الاعتماد على القوة الجسدية، بالإضافة إلى أن التنمية تؤدي إلى إضعاف الرغبة في انجاب المزيد من الأطفال، وفي الوقت نفسه فإن تطور الطب الحديث يؤدي إلى زيادة متوسط عمر المرأة، ويساعدها في السيطرة على حياتها المرتبطة بإعادة الإنتاج الإنساني، وبالتالي عدم اضطرار المرأة لقضاء معظم حياتها في انجاب الأطفال وتربيتهم.

ثانياً: إن التنمية الاقتصاد يؤدي إلى التغير في بنية ووظائف مؤسسة العائلة، وتعتبر طبيعة هذه التغيرات في غاية التعقيد لأنها ليست باتجاه واحد. والتأثير المهم وطويل المدى على العائلة هو تحول العائلة من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية، ولكن من غير المؤكد أن يؤدي الانتقال إلى العائلة النووية – دائماً – إلى تحسين موقع المرأة في المجتمع. وهناك بعض التغيرات المحددة بشكل العائلة التي قد تؤدي إلى تحسن في موقع المرأة، كالحراك

Copyright© در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

الاجتماعي والجغرافي، الذي يؤدي إلى التحرر من الالتزامات المحلية، وقد تنتقل الثروة أيضاً بشكل أكثر تساوياً للزوجة والإناث في الأسرة، وليس للأولاد الذكور فقط.

وقد تعتبر التنمية في الجوانب الثقافية العامة كالقيم المرتبطة بالمساواة بين المرأة والرجل، والتركيز على أهمية تكافؤ الفرص بين الجنسين. وبالرغم من أهمية التنمية الاقتصادية في تغير مكانة المرأة في المجتمع، وأنها قد تكون قوة دفع محررة للمرأة، إلا أن التنمية الاقتصادية الرأسمالية، وبخاصة في العالم الثالث قد تؤدي إلى تدن في مكانة المرأة، وذلك لأنها تعيد تقسيم العمل على أساس الجنس بين الرجل والمرأة (شرابي، 1992) وتبدأ بتحديد العمل في البيت الذي هو بدون أجر بأنه عمل المرأة، والعمل بأجر خارج البيت، بأنه عمل الرجل، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة عمل المرأة في البيت، وحصول المرأة على أجر متدن خارج البيت قد يكون دليلاً على ذلك.

وإضافة إلى ذلك، فقد يقترح البعض بأن التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث هي تنمية تابعة، وأحياناً مشوهة ومندمجة أكثر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي يؤثر سلباً على موقع المرأة الاقتصادي، وأهم عوامل التغير هي الهجرة الدولية، والهجرة من الريف إلى المدن، وانخراط الرجال بالوظائف الحكومية، وعزوفهم عن العلم في الانتاج المباشر (الزراعة والصناعة).

وهذه المحاذير للتأثير الناتج عن التنمية الاقتصادية، تجعلنا ننظر إلى عوامل أخرى قد تتفاعل مع التنمية الاقتصادية لتؤثر على موقع المرأة بشكل عام، وموقعها في الحياة السياسية بشكل خاص سلبا كان ذلك أم إيجاباً.

ب- دور الدولة:

إن دور الدولة والسياسات الحكومية يصبح من العوامل المهمة والمؤثرة على موقع المرأة السياسي وبخاصة في الدول النامية، إذ تعتبر الدولة المنظم الرئيسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية في الحياة الاقتصادية، والسياسية، والقانونية، بشكل عام وهكذا تزداد اهمية الدولة اذا نظرنا الى عدم المساواة بين الجنسين.

Copyright,14 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

وان اتجاه الدولة من خلال مؤسساتها السياسية والقانونية والسياسات الحكومية المتعلقة بالفروقات السياسية بين الجنسين، قد يؤدي اما دورا ايجابيا، وبالتالي يصبح وسيلة للتغير، أو دورا سلبيا من خلال عدم اهتمامها او عدم التزامها بالمساواة بين الجنسين، وبخاصة اذا اخذنا بالاعتبار التاريخ الطويل لعدم المساواة بين الجنسين في دول العالم الثالث بعامة والدول العربية والاردن بخاصة.

وتستطيع الدولة من خلال سياساتها ان تدفع باتجاه تغير الادوار الجندرية التقليدية الى ادوار جندرية حديثة مبنية على المساواة هذا من جهة، ومن جهة اخرى، وفيما يتعلق بالناحية السياسية، فالدولة هي التي تقرر فيما اذا كانت تريد ان تفتح المجال امام مشاركة المرأة في الحياة السياسية ام لا، وهي التي تستطيع ان تزيل العقبات القانونية امام المرأة للمشاركة من خلال حق التصويت والترشيح ومن خلال التعيين في المناصب السياسية المهمة او العليا. فالدول الملتزمة بالمساواة بين الرجل والمرأة تستطيع ان تدفع بمؤسساتها نحو افساح المجال لمشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة المختلفة، او ان تبقى تعيق من مشراكتها وترسخ الادوار الجندرية التقليدية. وتستطيع الدولة التي ينطوي توجهها العام نحو المساواة بين الرجل والمرأة ان تقدم انجازات على هذا الصعيد، وان كان مستوى التنمية الاقتصادية فيها غير مرتفع، والعكس صحيح، فان الدولة التي لا ينطوي توجهها العام على تحقيق المساواة بين الجنسين قد تكون عاملا عائقا للتقدم في هذا المجا، حتى لو كانت التنمية الاقتصادية في مجتمعها مرتفعة. ولكن ليست كل نواحي المشاركة السياسية مرتبطة مباشرة بموقف الدولة، فكثير من جوانب المشاركة السياسية تتعلق ايضا بالمرأة نفسها، وبالمجتمع بشكل عام من خلال قيمه، وثقافته العامة التي يتم تكريسها عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية.

ج- التنشئة الاجتماعية:

إن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تنقل من خلالها مجموعة القيم، والمعتقدات، والمعايير، والعادات، والقوانين من جيل إلى آخر. ويتعلم من خلالها الأطفال السلوك المناسب في الثقافة التي ينتمون اليها. وتتعزز عملية التنشئة وتتغرس بالمعايشة والممارسة اليومية بحيث لا يمكن تغييرها بسهولة، وإن تم هذا التغيير، فإنه لن يكون - بالتأكيد - عبر جيل واحد (جدنز Giddens, 1991)

Copyright©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية 15

ولطبيعة القيم والمعتقدات الثقافية. السائدة في المجتمع تأثير كبير على توجهات المرأة نحو العمل السياسي من خلال الأدوار الجندرية التي يتربي الرجال والنساء عليها. فإذا كانت القيم والمعتقدات تعكس تصوراً إيجابياً للمرأة، فإن المرأة والرجال سوف يتأثران إيجابياً بهذه الصورة، وإذا كانت الصورة سلبية فإنهما – بلا شك – سوف يتأثران إيجابياً بهذه الصورة، وإذا كانت الصورة سلبية فإنهما – بلا شك – سوف يتأثران سلبياً تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية بشكل خاص.

ويأتي تأثير الثقافة على مشاركة المرأة على مستويين، أولهما: المستوى الوطني، الذي تؤثر فيه الثقافة على سياسات صانعي القرار (لأن أغلبيتهم الساحقة من الرجال) المرتبطة باتجاهاتهم وقراراتهم المتعلقة بالمرأة. وثانيهما: المستوى العائلي، فالعائلة تؤثر على التوقعات المختلفة من الرجل والمرأة مستقبلا.

وتقوم بالتنشئة الاجتماعية عدة مؤسسات كالمدارس، ووسائل الاتصال، وجماعات الرفاق، وتؤدي العائلة دوراً أهم من الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات، إذ يبدأ فيها التفاعل الاجتماعي، وتعلم الانماط المناسبة للأعمار المختلفة للأنثى والذكر. وفي ظل نظام قيمي أبوي خلال سنوات الطفولة، تنشأ المرأة على افتراض أن الهدف الأساسي من حياتها هو أن تصبح زوجة وأم، وأن مجال عملها هو البيت، وهذا يحدد السلوك المتوقع منها لكي تقوم بهذا الدور، ويتم تعزيز هذا الدور عن طريق الأنشطة اليومية المسموحة لها من خلال الأدوار الجندرية المتوقعة، وتتعلم المرأة أنها ليست صاحبة القرار في شؤون حياتها، وأنها لا تملك حرية الحركة خارج البيت، بحيث تصبح تابعة للأب، والأخ، والزوج، والابن في مراحل حياتها المختلفة (شرابي، 1980).

ومن خلال عملية التنشئة هذه يتم ترسيخ سمات معينة للرجل وأخرى مختلفة للمرأة، فتتم تنشئة الرجل والمرأة على أن الرجل يتحلى بالعقلانية والموضوعية، والقدرة على اتخاذ القرار، بينما تتحلى المرأة بسمات عديدة منها: العاطفة، والحنان، والأنوثة، والاهتمام بالمظاهر ، وغيرها.

والعكس هو الصحيح فيما يتعلق بتنشئة الأطفال الذكور، فمنذ المراحل المبكرة تتم تنشئتهم على أن دورهم هو في خارج البيت، وتصبح الحياة العامة، كالتعليم، والعمل، والسياسة،

Copyright,16 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

وتحمل مسؤولية العائلة مركز اهتمام الذكر. وسوف يكون للتوقعات المختلفة للأدوار الجندرية المستقبلية تأثير كبير على قرارات العائلة في السماح لإناثها إما بالمشاركة في الحياة العامة والسياسية أو عدمها. ويجدر الإشارة هنا إلى أن محتوى التنشئة الاجتماعية وتوقعاتها ليست واحدة لدى كل الفئات الاجتماعية المختلفة. فاتجاهات الوالدين تختلف من طبقة إلى أخرى ومن نمط معيشي إلى آخر (المدن/ الريف). ومن الجدير بالذكر أيضاً ان الوالدين والأطفال يلتزمون بدرجة كبيرة بهذه التوقعات المجتمعة، ولكن ذلك يبقى خاضعاً للظروف الفردية والأوضاع الاقتصادية للمجتمع ككل.

إن موضوع التنشئة الاجتماعية موضوع مهم وحساس في نظرة المجتمع لموقع المرأة من القوى السياسية (Political Power) التي تكمن في القدرة على صنع القرار والتأثير على الآخرين، ولذلك فالتوقعات والسلوكيات المتعلقة بالقوة، ومحاولة الحصول عليها وممارستها، منحصرة في الرجال وهي مرتبطة بمجموعة من الاتجاهات المجتمعية التي من أهمها ما يلي:

1- الاتجاهات السلبية نحو القوة وحساسية المجتمع لهذا المفهوم، وبخاصة عند ربطه بالمراة، فأية سلوكيات لها علاقة بالحصول على القوة أو ممارستها تعتبر خارجة عن إطار الأنثوية، فالنظرة العامة كما أشار (ستام ورايف – 1984 ,Ryff, Stamm) للمرأة هي كتابعة للرجل، ومكانتها الاجتماعية في جميع الثقافات تعتبر متدنية بالنسبة لمكانة الرجل مع تفاوت في مستوى هذه المكانة من ثقافة إلى أخرى، وإن السلوكيات المتعلقة بالقوة تعتبر من مظاهر الرجولة، وأية محاولات من المرأة لممارسة القوة تعد تمردا على التوقعات الاجتماعية التي تعتبر أنه من غير اللائق للمرأة بمثل هذه السلوكيات، مما يضعها في موضع النقد والرفض من المجتمع، ويؤدي ذلك إلى الحد من محاولاتها للقيام بهذه السلوكيات.

وتكمن أهمية الاتجاهات والاعتقادات السائدة نحو القوة في قدرتهما على تحديد نوعية السلوك الذي يمكن أن ينشأ عنها، فبالاتجاهات الايجابية يزداد احتمال ظهور السلوكيات المتعلقة بالقوة، بينما تحد الاتجاهات السلبية من احتمال ظهور هذه السلوكيات وتقلل منها، فالاتجاهات هي الطريقة التي ينظر الشخص بها إلى القوة، ومدى الفائدة المرتجاة من توافر هذه القوة واستخدامها.

Copyright,17 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

2- عدم التوازن في توزيع القوة لدى الجنسين راجع للنظرة السلبية للمرأة تجاه قدراتها، وبخاصة فيما يتعلق بالقوة مما يحد من محاولاتها للحصول على القوة أو ممارستها، ويعود ذلك إلى الأدوار الاجتماعية التي حددت لها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. تلك الأدوار التي تتصف بانكار الذات، وتلقي القرارات، بينما تنشئة الرجل تؤهله للقيادة، واتخاذ القرارات مما يجعل من الصعب للمرأة الايمان بقدراتها، وبخاصة فيما يتعلق بالخصائص المنوطة بدور الرجل.

والإيمان بالقدرة الذاتية كما عرفه (باندور- Bandura, 1986) هو حكم الأشخاص على قدراتهم، فالمفهوم لا يتعلق فقط بالمهارات التي يملكها الشخص، ولكن بحكمه على ما يمكنه القيام به باستغلال المهارات التي يمتلكها.

وقد أوضح باندورا بأن مستوى الثقة بالقدرات الذاتية يعتمد كثيراً على الخبرات السابقة، فالخبرات الإيجابية والنجاح في المواقف السابقة يزيد من الثقة، والخبرات الفاشلة المتكررة ينتج عنها تدن في حكم الشخص على قدراته في مجال معين.

أي وبمعنى آخر، إن توافر القدرات لا يعني استغلالها إلا إذا كانت مصاحبة بثقة الشخص، وإيمانه بقدراته على القيام بالسلوكيات والنشاطات الضرورية للوصول إلى هدف معين، عندها فقط يتوافر الاستعداد لديه لبذل الجهد اللازم للوصول إلى ذلك الهدف. لذا فإن حكم الأفراد على قدراتهم كما يراه باندورا يؤثر على طموحاتهم، ويحدد كمية الجهد المبذول لتحقيق أهدافهم، فالدراسات أيضاً تدعم القول: إن الأفراد الذين يختارون أهدافاً صعبة نسبياً بالمقارنة مع الآخرين، يكون مستوى ثقتهم بقدراتهم عالياً، وهم أيضاً على استعداد لبذل الجهد اللازم، وذلك لأن زيادة إيمانهم وثقتهم يزيد من توقعاتهم بأن ما يبذلوه من جهد سيوصلهم للأهداف المنشودة، وإن توافر المهارات والمعلومات والتوعية المناسبة عن القوة مهم لتوافر الثقة لدى الفرد بقدرته. هذا إذا كان الحكم الشخص على قدراته ومهاراته بشكل واقعي، فالحكم الخاطئ إن كان سلبياً، أي بعدم الثقة يؤدي إلى تفادي المواقف، وعدم بذل الجهد اللازم للحصول على القوة، وذلك واضح عند المرأة في نظرتها السلبية لقدرتها، وتنشئتها على المغالاة في قدرات الرجل، وبخاصة المتعلقة بالقوة، مما يجعلها تتفادى المواقف التي تحتاج فيها إلى هذه القدرات.

Copyright,18 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

3- سيطرة الرجل على المصادر التي تساعد على بناء القوة لدى الفرد، فمن أهم المصادر التي أجمع عليها الباحثون بكونها من مصادر القوة هي: المصادر الاقتصادية، والمراكز الاجتماعية، والكفاءة العلمية، والخبرة، إلى جانب السمات والخصاص الشخصية التي يوحى من خلالها للآخرين بقوة الشخص وقدرته على القيادة. وإن الاتجاهات الاجتماعية والتفاوت الناتج في تنشئة الذكور والإناث، تؤهل الذكور للسيطرة على هذه المصادر، وتتيح لهم الفرصة في الوصول إلى مراكز القوة، وتعزيز هذه الاتجاهات والأدوار الاجتماعية.

ويجدر التوضيح هنا إلى ما أشار إليه (كافانوف - 1979، Cavanough) بأن توافر المصادر المختلفة للقوة ليس بالضرورة كافيا لزيادة التأثير على الآخرين والوصول إلى الأهداف، إلا إذا توافرت التوعية الكافية عن أهمية هذه المصادر في الحصول على القوة والسلطة اللازمة للوصول إلى الهدف. وإن الفروقات الفردية في القوة والإدارة لها علاقة بالاتجاهات الايجابية والتوعية الصحيحة لأهمية، وإمكانية تحويل المصادر المتوافرة إلى قوة وقدرة لتحقيق الهدف.

من هنا نرى أيضاً تأثير الاتجاهات السلبية نحو القوة التي أشرنا إليها سابقاً، والتوعية غير الكافية عند المرأة عن أهمية القوة لتحسين وضعها، مما يؤدي إلى عدم استغلال المصادر وإن توافرت لديها، الاستغلال الفاعل لتحسين وضعها. وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى المؤشرات الإحصائية التي تضمنتها ورقة العمل بعنوان " نحو استراتيجية وطنية للمرأة: القضايا الاجتماعية والاقتصادية" 1993 التي تمت مناقشتها من أصحاب السلطة والقرار، بهدف الاتفاق على استراتيجية للمرأة في الأردن، ولقد تضمنت هذه الورقة إحصائيات وقضايا تمثل مؤشرات مهمة لتفاوت السيطرة بين الجنسين على مصادر القوة المختلفة فمثلاً، لم تتعد نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة (11.5%) مقابل (70%) للرجل إلى جانب تركزها في قطاعات معينة، كذلك ارتفاع معدل البطالة بين النساء لتبلغ نسبته (34.4%) مقابل (14.5%) بين الرجال، وركزت الورقة أيضاً على قضية تفضيل الذكور على الإناث في العمل مع تساوي المؤهلات والخبرات، كذلك التمييز ضد المرأة في فرص التدريب، والتأهيل، والرقي الوظيفي، والأجور، وقضية سيطرة الرجل على موارد الأسرة، وقضية تفشي الأمية بنسبة أكبر منها عند الذكور. ففي عام 1992 بلغت هذه النسبة حوالي (25%) للفئات العمرية فوق خمسة عشر عاماً مقابل (12%) للذكور، وأشارت الورقة أيضاً إلى تفاوت نسبة الملتحقين بالدراسات العليا بين الذكور والإناث، وأن نسبة الإناث لا تزيد على (20%) من المجموع الكلي.

Copyright,19 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

إن سيطرة الرجل على مصادر القوة، وبالتالي حصوله على المراكز الاجتماعية وتعزيز قوته، تجعل من الصعب على المرأة اختراق المستويات، والوصول إلى المراكز العليا، ومواجهة الاتجاهات السلبية بما تملكه من مصادر، فمثلاً كانت زيادة الكفاءة العلمية والقدرة على اتخاذ القرار من أهم المصادر التي اعتمدت عليها المرأة لتحسين وضعها، فمن المتوقع ان تؤدي زيادة القدرة والكفاءة إلى حصول المرأة على مكانة اجتماعية، تتيح لها الفرصة لاتخاذ القرارات والمشاركة في سن القوانين، ولكن وجودها في المجتمع البطريركي والهيراركي يجعل من الصعب عليها اتخاذ القرارات المستقلة، وبخاصة في المستويات التي توجد فيها، والارتقاء للمستويات العليا التي يتم فيها سن القوانين. ويجدر الإشارة هنا إلى أن توافر مصادر القوة يحتاج إلى مهارات سياسية للاستفادة من هذه المصادر، ومثال ذلك: الاقناع، والخطابه، والاتصال بالآخرين، والقدرة على اختيار استراتيجيات مناسبة مثلاً: التضامن، والمساومة، والمقايضة، واتخاذ موقف، والمصارحة، وفرض النفس، والظهور، ويساعد توافر المهارات مع الاستراتيجية المناسبة على استغلال المصادر بأقل معارضة ممكنة من المجتمع، علماً أن الاتجاهات نحو القوة تؤثر على نوعية المصادر المستغلة من الشخص، والاستراتيجية المتبعة، وعلى شكل القوة التي يسعى إليها.

4- التفاوت في نسبة توافر الدافعية عند الجنسين للحصول على القوة وممارستها. فالدافعية للقوة حسب تعريف (المان – 1972 Uleman,) هي الرغبة في الحصول على السلطة وممارستها والسيطرة على الآخرين، فالشخص الذي يملك دافعاً قوياً للحصول على القوة يسعى للتأثير على الاخرين للوصول الى اهدافه، أي يزداد لديه احتمال ظهور السلوكيات المتعلقة بالقوة، كما يزداد احتمال أن يسعى هؤلاء الأشخاص الذين يتصفون بدافعية عالية للحصول على المناصب التي تتصف بالقوة والسلطة على الآخرين كالمناصب السياسية. وتدعيم الدراسات القول إن الفروقات في الدافعية لها علاقة بالنجاح في هذه المناصب (مكليلاند – 1979، Meclelland) . وتم التركيز على أهمية دافع القوة في تفسير ظاهرة القوة والسلطة في دراسات كثيرة قام بها كل من ستيل، ومليلاند، والمان، وفيرون، وونتر، ومن وجهة نظرهم، فإن هناك تفاوتا – بشكل عام – بين الأفراد في مستوى دافعيتهم للحصول على القوة والسلطة، مما ينشأ عنه تفاوت في محاولات هؤلاء الأفراد للحصول عليهما.

أهم المتغيرات المتضمنة في الإطار المفهومي:

Copyright20 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

إن القضايا التي تم نقاشها في الجزء السابق لا تعطي إطاراً تحليلياً واحداً، إلا أنها تقدم لنا مجموعة من المفاهيم التي نستطيع من خلالها أن نحدد مجموعة من العوامل أو المتغيرات التي تؤثر على مشاركة المرأة السياسية.

ويمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- المتغيرات التابعة Dependent Variables وهي: المتغيرات التي نريد تفسير لاختلافاتها.

2- المتغيرات المستقلة (Independent variables) وهي: المتغيرات التي لها تأثير مباشر ومستقل على مشاركة المرأة السياسية.

3- المتغيرات الوسيطة (Intermediat Variables) وهي: المتغيرات التي تعمل دور الوسيط بين بعض المتغيرات المستقلة والتابعة.

Copyright21 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

1- **المتغيرات التابعة:**

تحتوي المشاركة السياسية على أنواع مختلفة من السلوك السياسي، ويمكن اعتبار السلوك الانتخابي من أهمها الذي يشمل التصويت، والترشيح، والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، وبسبب حداثة الحياة النيابية في الأردن لم تحتو الاستبانة على أسئلة كثيرة متعلقة بالنشاطات السياسية السابقة، ولكن هناك عددا من الأسئلة حول أشكال المشاركة السياسية التي ترغب النساء في القيام بها. النساء، وتشمل على أشكال المشاركة السياسية كافة.

2- **المتغيرات المستقلة وهي:**

التعليم، والمهنة، ومكان السكن (حضر + ريف)، والعمر.

3- **المتغيرات الوسيطة وهي:**

الاتجاهات نحو المشاركة والمصادر المتاحة. وتتضمن مجموعة من الأسئلة حول اتجاهات المجتمع الأردني نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وعمل المرأة، والدخل، والتعليم (المصادر المتاحة للمرأة).

وبين الشكل رقم (1) مجموعة هذه العوامل وعلاقتها مع بعضا البعض.

الشكل رقم (1)

العوامل المحدودة لمشاركة المرأة السياسية.

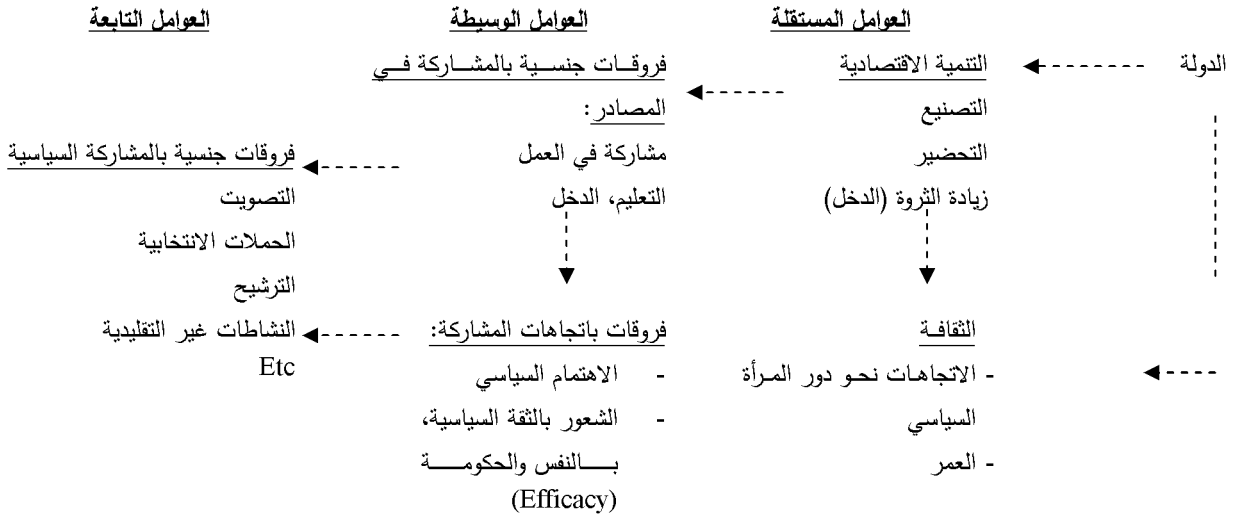

Copyright22 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

الفصل الثاني
واقع المرأة في الحياة السياسية في الأردن

كنا قد ناقشنا في الفصل الأول أهمية دراسة موقع المرأة في المجتمع ومجموعة العوامل، بإطارها النظري، التي تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام ومشاركتها في الحياة السياسية بشكل خاص، وانطلاقاً من أهمية دور المرأة في الحياة السياسية، ومفهومنا لشمولية مفهوم المشاركة السياسية الذي يشمل الانتخاب، والترشيح ، وتبوء المناصب السياسية العليا التي تضع القرار أو تؤثر على صنعه (الرسمية منها والمنتخبة) والالتحاق بالأحزاب السياسية، وممارسة العمل الحزبي، وأيضاً المشاركة وقيادة العمل الاجتماعي غير السياسي. وبناء على ما سبق فإننا سوف نعرض في هذا الفصل، وبإيجاز سريع، تطور دور المرأة الأردنية وموقعها في الجوانب المذكورة أعلاه. التي تتوافر حولها المعلومات.

وإننا عندما نتكلم عن مشاركة المرأة السياسية، فإننا نتكلم عنها في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية مستجدة على المجتمع الأردني. وبخاصة منذ عام 1989 التي شهدت تدريجياً عودة الحياة الديمقراطية إلى البلد بعد فترة زمنية طويلة من الانقطاع. ومن أهم مظاهر عودة الديمقراطية هو إعادة الانتخابات التشريعية، والسماح بالعمل الحزبي العلني من خلال ترخيص الأحزاب. وعلى صعيد الممارسة، فإن هذا يعني أن المواطن الأردني (ذكرا كان أم أنثى) أصبح له الحق في الانتخاب والتصويت بحرية، والترشيح للمجالس التشريعية المحلية منها والوطنية، وممارسة العمل السياسي الحزبي أيضاً من خلال الانضمام للأحزاب والمشاركة في نشاطاتها المختلفة.

وتعتمد مشاركة المرأة في هذا المستوى من الحياة السياسية على مجموعة من العوامل، كوجود الدافعية لدى المرأة للعمل السياسي، والقدرة والكفاءة، والخبرة العملية التي تؤهلها للعمل السياسي، ولكن ذلك يعتمد أيضاً على المصادر المتاحة (الاقتصادية والتنظيمية) وأشكال الدعم الأخرى، بالإضافة إلى نظرة المجتمع (المرأة والرجل على حد سواء) لدور المرأة، ومدى مقاومته لمشاركتها في العمل السياسي، ومدى تعارض العمل السياسي مع دورها بشكل عام في المجتمع.

Copyright23 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

ويضمن الدستور الأردني للمرأة حقوقها السياسية، ولا يميزها سلبياً عن الرجل، فهو يعطيها حق التصويت والترشيح على مستوى الانتخابات المحلية والبرلمانية، الذي تم من خلال مرسوم ملكي عام 1974م، كما يضمن لها أيضاً الحق في إشغال المناصب العامة، والمشاركة في التنظيمات السياسية والنقابة والمهنية، ولكن الحقوق السياسية الدستورية شيء وترجمتها إلى أرض الواقع شيء آخر، فالبرغم من أن الحق الدستوري ضروري لقدرة المرأة على المشاركة في السياسة، لأن عدم وجوده سوف يشكل عقبة أمام مشاركتها، إلا أنه غير كاف لضمان مشاركة المرأة السياسية، لأن ذلك يعتمد على عوامل أخرى اقتصادية، وسياسية، واجتماعية.

وبالرغم من أن الحقوق السياسية منحت للمرأة 1974م، إلا إن النساء، كما الرجال، لم يكن قادرات على المشاركة السياسية العلنية وممارسة حقوقهن السياسية، إلا عام 1989 (بعضهن شاركن في الانتخابات التكميلية لعام 1984) بسبب انقطاع الحياة الديمقراطية في الأردن (باستثناء انتخابات المجالس المحلية).

وعلى الصعيد إقبال المرأة على التصويت بالانتخابات المحلية والتشريعية وبخاصة في انتخابات عام 1989 و 1993 فإنها لم تختلف من الناحية الكمية عن الرجال، ولكن الشيء المختلف هو استقلالية المرأة في قرار مشاركتها في الانتخابات واختيارها للمرشح الذي تريد، إذ تشير الدراسة الميدانية التي سوف يتم عرضها في الفصل الثالث، إلى أن قرار مشاركة الإناث واختيارهن للمرشح لم يتم بمعزل عن تأثير سلطة الرجل في حياتهن، فقد أشارت (52.25%) منهن فقط إلى أن قرارهن تم بمعزل عن تأثير الرجل، بينما أشارت (35.46%) إلى أن قرارهن بالمشاركة واختيار المرشح اتخذ من أحد الرجال في الأسرة (الأب، الزوج، أو الأخ)، و (6.35%) كان قرار مشاركتهن واختيارهن للمرشح قرار أحد الرجال خارج الأسرة ولكن من الأقارب، وهذا يدل على أنه حتى عندما تمارس المرأة حقها الديمقراطي من خلال الترشيح، فإنها لا تمارسه بمعزل عن الضغوطات الاجتماعية والأسرية وتدخل الرجل، والسبب في ذلك يعود لأن الرجل (داخل الأسرة وخارجها) ما زال يتمتع بالسلطة على المرأة. لذلك فإننا لا نستطيع أن نعتبر – دائماً – إقبال المرأة على التصويت بالضرورة مؤشراً إيجابياً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

Copyright24 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

أما على صعيد ممارسة المرأة لحقها في الترشيح إلى المجالس التشريعية (المحلية منها والوطنية) فإنه حتى الآن لا يوجد تمثيل للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة في أية منطقة من مناطق المملكة، بالرغم من حق المرأة في الانتخاب والترشيح لهذه المجالس منذ فترة زمنية طويلة. وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية الوطنية (البرلمان)، ففي الانتخابات النيابية لعام 1989 رشحت (12) امرأة أنفسهن من بين (647)، أي ما نسبته (1.85%) من عدد المرشحين الإجمالي، إذ كان ذلك لأول مرة وكما هو معروف، فلم يتم انتخاب أي من هذه المرشحات في هذه الانتخابات. أما في الانتخابات عام 1993، فقد تنافست على المقاعد البرلمانية ثلاث نساء فقط من بين (534) مرشحاً، أي ما نسبته (0.56%) اثنتان منهن تنافس على المقعد نفسه (توجان فيصل وانعام المفتي) وكانت هذه هي المرة الأولى التي تفوز بها امرأة في البرلمان الأردني، بالرغم من أهمية هذا الفوز إلا أنه يجب أن يقيم بشكل عام بحذر. فقد تراجعت نسبة المرشحات للبرلمان عام 1993 عنها عام 1989 ونجحت المرأة في مقعد كوتا أثنية. بالرغم من ذلك فإن انتخاب امرأة للبرلمان الأردني يعتبر حدثا سياسياً مهما لتمثيل المرأة السياسي. هذا وقد يكون تغير قانون الانتخاب إلى الصوت الواحد من العوامل الرئيسة التي أدت إلى تدني عدد المرشحات للانتخابات البرلمانية.

وقد يؤدي انعدام وجود المرأة في المجالس المحلية، وضعف وجودها في البرلمان، إلى إضعاف دورها كناخبة، بسبب ضعف دورها كمرشحة، وهذا قد يعني أن الحقوق السياسية التي منحت للمرأة بموجب الدستور قد لا تكون ذات أهمية كبيرة، لأنها تعبر عن ثقل المرأة من الناحية العددية وليس بالضرورة من الناحية النوعية.

ونجاح المرأة في الوصول إلى البرلمان لم تكن المرة الوحيدة التي وجدت بها المرأة في مجلس تشريعي، إذ تم في الفترة من عام (1978-1982) تعيين (9) نساء للمجلس الوطني الاستشاري من أصل (190) عضوا. وعام 1989 تم لأول مرة تعيين امرأة. وعين عام 1993 امرأتان لمجلس الأعيان، وهذا يعني أنه يوجد في مجلس الأمة ثلاث نساء من أصل (120) عضوا، أي ما نسبته (2.5%).

أما فيما يتعلق بوجود المرأة في السلطة التنفيذية (الحكومية) التي تم بالتعيين، فمن الواضح بأنه ما يزال وجودا ضعيفاً، وقد لا يتعدى كونه رمزياً. فقد تم تعيين أول امرأة في منصب وزاري عام 1979 لحقيبة وزارة التنمية الاجتماعية، والثانية عام 1984 لتشغل حقيبة

Copyright25 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

وزارة الإعلام، والثالثة عام 1993 لتشغل حقيبة وزارة الصناعة والتجارة، أي ما نسبته (3.3%) تقريباً من مجموع الحقائب الوزارية، وبالرغم من أنها الحقيبة الوحيدة التي تحتلها امراة في الوزارة، إلا أن الحقيبة التي تشغلها تعتبر من الحقائب المهمة، وهذا يعكس تغييرا عن الحقائب التي اشغلتها النساء في الوزارات السابقة. وإذا أخذنا مؤشراً آخر على وجود المرأة في السلطة التنفيذية وهو منصب الأمين العام للوزارة ، فإننا لا نجد أي تمثيل للمرأة على هذا الصعيد وهو المنصب الثاني من حيث الأهمية في أية وزارة. كما أنه لا توجد أية امرأة تشغل وظيفة قاض بالرغم من الوجود الكبير للمرأة في قطاع المحاماة والقانون.

إن ضعف تمثيل المرأة في المنصب السياسية العليا التنفيذية منها والمنتخبة، لهو ظاهرة عالمية أخذين بالاعتبار تفاوت التمثيل من دولة إلى أخرى ومن منطقة جغرافية إلى أخرى حسب مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ففي دراسة بعنوان المرأة في الحكومة التي أجراها قسم تقدم المرأة التابع للأمم المتحدة في فيينا المنشور عام 1992 الذي يحتوي على معلومات حول تمثيل المرأة في الحكومة على المستوى العالمي لعام 1990، نجد أن متوسط وجود المرأة في السلطة التنفيذية على مستوى الوزارة لكل دول العالم هو (4%) فقط، بينما بلغت أعلى نسبة في دول العالم المتقدم (7.5%)، تليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (5.5%) ثم أفريقيا (2.9%) فآسيا والباسيفك (2.2%). وهذا يعني أن نصيب المرأة الأردنية (1993) من الحقائق الوزارية هو أعلى من المعدل العام لأفريقيا وآسيا، ولكنه أقل بكثير من نسبة أعلى دولة في العالم التي تشغل فيها النساء حقائب وزارية وهي النرويج (33.3%). أما فيما يتعلق بتمثيل المرأة في البرلمان على المستوى العالمي، فنجد بان أعلى نسبة وجود للمرأة في البرلمان هي في الدول الاشتراكية سابقاً والدول الاسكندنافية، إذ كانت (34.5%) في الاتحاد السوفييتي سابقاً و (34.4%) في النرويج ورومانيا. وهذا يشير إلى أن الأردن ما زال يحتل موقعاً متدنيا بالنسبة لتمثيل المرأة في البرلمان مقارنة مع دول العامل. ولكن يجب التنويه بأن انخفاض نسبة المعدلات للتجمعات العالمية قد يكون عائدا لوجود عدد كبير من الدول التي ليس للمرأة أي تمثيل في مواقعها السياسية العليا.

وكما يشير جدول (1) فإننا نجد أن تمثيل المرأة في المناصب الإدارية العليا (مستوى مديري أقسام) ضئيل أيضاً بالرغم من ارتفاع نسبة النساء العاملات في الوزارات. فمن بين (18) وزارة توجد ثمان وزارات لا يوجد للمرأة أي تمثيل فيها على مستوى المناصب الإدارية العليا، بينما

Copyright26 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

يتراوح وجودها في الوزارات العشر المتبقية بين الثلثين في وزارة الاشغال وأقل من (2%) في وزارة الشباب. وبالمجمل، فإن نسبة ضعيفة، ولا ترقى إلى نسبة وجود المرأة في هذه الوزارات.

جدول رقم (1)

المناصب الإدارية العليا في بعض الوزارات الأردنية : 1993

الوزارة	المناصب الوسطى		العدد الإجمالي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الشؤون البلدية والقروية والبيئة	9	–	137	47
التنمية الاجتماعية	9	6	74	59
وزارة الخارجية	19	–	145	59
التخطيط	20	2	52	106
الإعلام	5	1	31	9
السياحة	17	3	162	50
الأوقاف	21	1	193	59
المالية	6	1	205	70
الأشغال العامة	6	3	184	87
وزارة التربية والتعليم	43	10	616	211
وزارة الشباب	13	2	95	39
وزارة البريد والمواصلات	2	–	91	80
وزارة التموين	18	–	211	66
وزارة العدل	6	–	46	14
وزارة النقل	7	–	41	13
وزارة الداخلية	8	–	104	21
وزارة الصحة	30	3	67	40
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	8	–	94	24

Copyright27 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

إن التعرض لموقع المرأة السياسي في الأردن لا يكتمل إلا إذا نظرنا إلى دور المرأة في الأحزاب السياسية. ومما لا شك فيه أن المرأة الأردنية قد انخرطت في العمل السياسي الحزبي في الفترات السابقة سواء أكان في الفترة الماضية عندما كان نشاط الأحزاب محظوراً أم في الفترة العلنية الحالية. ولا بد من أن نشير هنا إلى أن دور المرأة في العمل الحزبي، وبخاصة في الفترة التي لم تكن الأحزاب فيها مرخصة ، كان دورا ضئيلا، نظرا للظروف الصعبة التي يتطلبها العمل الحزبي كالعمل مع الرجال، والبقاء خارج البيت لفترات طويلة، ولما قد يلقاه مثل هذا العمل من معارضة الأهل. والقضية الأخرى التي يجب التنويه اليها هي أن الاقبال على الانضمام للأحزاب السياسية أو المشاركة في النشاطات السياسية غير التقليدية هو قليل لدى المجتمع بشكل عام رجالاً ونساء.

إن تجربة المرأة التاريخية في العمل الحزبي كانت تجربة ضعيفة بالرغم من أهميتها، ونستطيع القول إنها ما زالت كذلك في مرحلة العمل الحزبي العلني بعد ترخيص الأحزاب عام 1993/1992، حيث ما زالت مشاركتها محدودة جداً وضعيفة . فإذا نظرنا إلى جدول (2) الذي يعكس تقسيم الأعضاء المؤسسي والأعضاء المفوضين بإجراءات ترخيص الحزب وأعضاء الهيئة القيادية الأولى (أمانة الحزب والهيئة القيادية العليا) فإننا نسجل الملاحظات التالية:

أولاً: توجد خمسة أحزاب من أصل سبعة عشر حزبا ليس للمرأة وجود أو تمثيل في هيئاتها التأسيسية، وباستثناء ثلاثة أحزاب هي : الوحدة الشعبية، والتقدمي الديمقراطي، والشيوعي، فإن نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب المتبقية لا تتعدى كونها رمزية لأنها ضئيلة جداً، وهذا ينطبق على نسبة المرأة في الأعضاء المفوضين.

ثانياً: في أهم هيئة لصنع القرار في الأحزاب وهو: " المكتب السياسي" أو " الجهة التنفيذية" في الحزب لا يوجد للمرأة أي تمثيل سوى في الأحزاب التالية: الشيوعي (2 من 7)، والشعب الديمقراطي الأردني (حشد) (3 من 9) والحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (1 من 14) والحركة (1 من 11) . [للتعرف أكثر على دور المرأة في الأحزاب في الفترة السابقة لعهد الديمقراطية، ودور الحركة النسائية، يرجى الرجوع إلى سهير التل، مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن، 1985].

Copyright28 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

جدول رقم (2)

عدد الأعضاء المؤسسية والهيئة القيادية للأحزاب الأردنية حسب الجنس 1993/92م

الحزب	عدد الأعضاء المؤسسين		المفوضون بإجراءات ترخيص للحزب		تاريخ الترخيص	الهيئة القيادية الأولى للحزب		الأمين العام
	ذكور	إناث	ذكور	إناث		ذكور	إناث	
حزب التجمع الوطني الأردني	167	–	5	–	1992/12/2	15	–	ذ
الوحدة الشعبية	47	11(19%)	5	–	1992/12/7	19	–	ذ
المعهد الأردني	201	4(2%)	5	–	1992/12/7	8	–	ذ
جبهة العمل الإسلامي	338	5(4%)	5	–	1992/12/8	17	–	ذ
المستقبل	156	4(2.5%)	5	–	1992/12/8	26	--	ذ
التقدمي الديمقراطي الأردني	79	17(18%)	5	–	1993/1/16	17	–	ذ
الحزب الشيوعي الأردني	62	8(11%)	4	1	1993/1/17	7	–	ذ
حزب البعث العربي الإشتراكي الأردني	7	(0%)	5	–	1993/1/18	9	–	ذ
حزب الشعب الديمقراطي الأردني حشد	87	13(13%)	4	1	1993/1/24	9	–	ذ
حزب التقدم والعدالة	167	8 (4.5%)	5	–	1993/1/27	18	–	ذ
الحزب الديمقراطي الاشتراكي الأردني	60	1(1%)	5	–	1993/1/27	9	–	ذ
حزب اليقظة	178		5	--	1993/2/7	–	–	ذ
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني	91	7(8%)	5	–	1993/2/9	7	–	ذ
حزب الحرية	54	7(8%)	5	–	1993/2/10	9	–	ذ
الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (وعد)	172	10(5%)	5	–	1993/2/17	14	–	ذ
الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)	68	4(6%)	4	1	1993/4/12	11	–	ذ
البعث العربي التقدمي	76	%0	5	–	1993/4/13	3		

Copyright29 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

ثالثاً: إذا ما نظرنا إلى المستوى الأعلى في هذه الأحزاب وهو: " منصب الأمين العام" فإننا نجد بأن كل الأمناء العامين لهذه الأحزاب هم من الذكور، ونستطيع القول إنه كلما تدرجنا إلى الأعلى في مواقع صنع القرار في الأحزاب – كما هو الحال في المجتمع كلما قلت نسبة النساء أو انعدمت كليا. وأنه لمن الواضح من الملاحظات السابقة بأن أغلب الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن لا تعالج قضية المرأة بشكل جدي وفعال ومستقل في برامجها، والإشارة لقضية المرأة لا تتعدى مرحلة الشعارات غير النابعة من معرفة حقيقة لواقع المرأة، إما لأسباب أيدويولوجية، أو لأسباب تعود لطبيعة الوضع السياسي في المراحل السابقة عندما كانت قضية المرأة تعالج كجزء من مسائل التحرر الوطني، وأدى هذا الى عدم اعتبار قضايا المرأة كمسألة مركزية وإنما احتلت دوراً هامشياً.

وباختصار، فإن تمثيل المرأة في المواقع السياسية المهمة، وبخاصة تلك المرتبطة لصنع القرار السياسي ما زال ضعيفا، بالرغم من أهمية الوجود المتواضع لها سواء أكان في الحكومة أم في مجلس الأمة أم في الأحزاب.

Copyright30 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

الفصل الثالث

يهدف هذا الجزء من الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو دور المرأة في المجتمع وفي الحياة السياسية. وبشكل أكثر تحديداً، تسعى الدراسة لمعرفة اتجاهات المرأة والرجل نحو دور المرأة في الحياة السياسية، التي تشمل الجوانب التالية:

- محاولة تحديد الصفات، والمقومات ، الخصائص والقدرات اللازمة للعمل السياسي كما يراها المبحوثون.
- تحديد الاتجاهات العامة نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- تحديد المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- تحديد الاتجاهات العامة نحو وضع المرأة الحالي في المجتمع الأردني.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد قمنا بتصميم استبانة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة، تمثل مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بدور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، وتم اختبار الاستبانة بإجراء دراسة أولية (Pilot) على مائة رجل وامرأة، والاعتماد على نتائجها لإجراء بعض التعديلات على الاستبانة الأصيلة.

لقد جمعت المعلومات والبيانات من الميدان بمساعدة عدد من الباحثين والباحثات الذين تم تدريبهم على الاستمارة وكيفية إجراء المقابلات. وقد أجريت الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية بين 26/7-1993/8/6م.

تصميم العينة:

وتستند عينة هذه الدراسة إلى العينة الرئيسية المصممة في دائرة الإحصاءات العامة التي تحتوي على مجموعة من المكررات (replicates) . وتشمل كل مكررة في المتوسط حوالي (1000) أسرة تمثل سكان المملكة، باستثناء السكان المقيمين في المناطق النائية، وفي مساكن جماعية كالفنادق والمستشفيات ومعسكرات العمل وغير ذلك.

وشكلت عينة الدراسة الإحصاءات التي تحتوي على (48) مكررة إطاراً للعينة المستخدمة في هذه الدراسة، فقد تم اختيار مكررتين من هذا الإطار بشكل عشوائي، وتضم كل مكررة

Copyright31 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

(50) تجمعاً سكانياً موزعة على المملكة بنسبة أوزانها من إجمالي السكان، وهذا يعني أن العينة ذاتياً، وقد احتوت العينة النهائية على (100) تجمع سكاني في مناطق المملكة كافة. ثم أختير بلوك واحد بطريقة عشوائية من كل تجمع سكني، وبعد ذلك تم اختيار (22) أسرة من كل بلوك بشكل عشوائي، واستخدام طريقة عشوائية أيضاً في اختيار الفرد المراد إجراء المقابلة معه من كل أسرة من هذه الأسر، وقد روعي أن يكون الفرد قد بلغ (19) سنة فأكثر ، وأن تتضمن العينة الذكور والإناث بالتساوي.

وكانت العينة النهائية مكون من (2200) حالة، منها (150) حالة من الذين رفضوا المقابلة أو من الذين لم تتم مقابلتهم لأسباب مختلفة، لذا كان حجم العينة الفعلية المستخدمة في هذه الدراسة يساوي (2050) منها (1018) من الذكور و (1032) من الإناث.

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	النسبة
24-19	%25.51
29-25	%14.49
34-30	%13.41
39-35	%11.56
44-40	%7.46
49-45	%8.24
54-50	%6.49
59-55	%4.63
64-60	%3.41
69-65	%2.29
70 فما فوق	%2.49
المجموع	2050 %100

خصائص المبحوثين الاجتماعية والاقتصادية:

1-الجنس :

Copyright32 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

أظهرت البيانات أن عدد الذكور من العينة كان (1018) أي (49.7%) بينما بلغ عدد الإناث (1532) أي (50.3%) من مجموع العينة. ويفترض أن يكون عدد الإناث والذكور متساوياً، ويعزى الاختلاف البسيط إلى نسبة الذين رفضوا المقابلة أو الذين لم تكتمل مقابلتهم لأسباب مختلفة.

2- العمر:

جمعت البيانات المتعلقة بهذه الدراسة من الأفراد الذين بلغت أعمارهم (19) سنة فما فوق. وكان توزيع العينة على فئات العمر المختلفة كالتالي:
كان حوالي ربع العينة (25.51%) ينتمون إلى الفئة بين (19-34) سنة، و(14.49%)، بين (25-29) سنة، و (13.41%) ينتمون إلى الفئة (30-34) سنة، أي أن حوالي نصف العينة ككل كانت بين (19-34) سنة. أما بقية أفراد العينة فكانوا موزعين على الفئات العمرية الأخرى، كما هو موضح في جدول رقم (3). ومن الجدير بالذكر أن متوسط العمر لأفراد العينة ككل كان (36.3) سنة.

3- نوع التجمع السكاني:

لقد روعي في اختيار العينة أن يكون توزيع أفرادها مماثلاً لتوزيع السكان من حيث نوع التجمع (ريف/ حضر)، فقد أشارت البيانات إلى أن (71.90%) من مجموع أفراد العينة هم من سكان المناطق الحضرية بينما (28.10%) كانوا من سكان المناطق الريفية، وهذا يعكس نسبة توزيع سكان المملكة بشكل عام تقريباً.

4- المستوى التعليمي:

تشير البيانات إلى أن نسبة (26.7%) من أفراد العينة كان تحصيلهم العلمي أعلى من المرحلة الثانوية (جامعي، دبلوم، دراسات عليا)، بينما كان (59%) من أفراد العينة موزعين على مختلف المراحل الدراسية (ثانوي، إعدادي ، ابتدائي) و (14.3%) كانوا من الأميين. كما هو موضح في جدول رقم (4).

5- الحالة الاجتماعية:

كان ما يقارب ثلاثة أرباع أفراد العينة من المتزوجين (73.9%)، و (22.3%) من غير المتزوجين، بينما كان ما نسبته (3.8%) من أفراد العينة من المطلقين أو الأرامل.

Copyright©33 د موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

6- العلاقة بقوة العمل والحالة العملية:

تدل البيانات الأولية للدراسة على أن (38.39%) أي ما يقارب خمساً العينة – من المشتغلين، و (12%) من العاطلين عن العمل، و (37.32%) من ربات البيوت. وما تبقى من العينة كانوا إما من الطلبة أو الذين لهم إيراد دون عمل، أو عجزة، أو غير ذلك. وتشير البيانات أيضاً إلى أن أكثر من نصف المشتغلين (57.04%) يعملون مقابل أجر، وأن (14.18%) هم من أصحاب الأعمال (الذين يستخدمون آخرين)، وأن (14.93%) يعملون لحسابهم (لا يستخدمون آخرين)، والبقية موزعون على من يعمل دون أجر أو (أخرى) (جدول 5).

جدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	292	%14.3
ابتدائي	313	%15.3
إعدادي	376	%18.3
ثانوي	521	%25.4
دبلوم متوسط	291	%14.19
بكالوريوس	220	%10.71
دراسات عليا	37	%1.80
المجموع	2050	%100

جدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة حسب العلاقة بقوة العمل

العلاقة بقوة العمل	التكرار	النسبة
مشتغل	787	%38.39
متعطل	246	%12.00
طالب/ طالبة	131	%6.39
ربة منزل	765	%37.32
له/ لها دخل أو إيراد	78	%3.80
عاجز/ عاجزة	26	%1.27
أخرى	17	%0.83
المجموع	2050	%100

Copyright34 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

Copyright35 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

7- المهنة*:

تشير البيانات إلى أن (2.8%) هم من المسؤولين الكبار والمديرين، وأن (5.4) من المهنيين: (المهندسين، الأطباء، المحامين... الخ) و (21.4%) من الفنيين وأشباه المختصين والتقنيين، و (4.6%) من الكتبة، كما تشير إلى أن (42.8%) من أفراد العينة هم من عمال الخدمات والبائعين في مجالات التجارة والأسواق. وبقية أفراد العينة هم من العمال المهرة في الزراعة، والعاملين بالحروف والعمال غير المهرة.... الخ، كما هو موضح في جدول رقم 6.

8- دخل الفرد والأسرة:

تشير النتائج إلى أن متوسط دخل الفرد الشهري لأفراد العينة من الذين لهم دخل شهري ثابت هو (198) ديناراً. وتشير البيانات المتعلقة بدخل الفرد إلى أن ما يقارب ثلاثة أرباع أفراد العينة المشتغلين أو لهم إيراد شهري يقل دخلهم عن (198) ديناراً أردنياً شهرياً، وأن (9.51%) يتركزون بين فئة (200-300) دينار شهرياً، وأن (3.73%) يتراوح دخلهم الشهري بين (300-400) دينار و (3.63%) يدخلها بين (400-500) دينار شهرياً، أما بقية النسبة فكان دخلها أكثر من (500) دينار شهرياً.

أما متوسط الدخل الشهري لكل أسرة من الأسر التي ينتمي لها أفراد العينة فهو (277) ديناراً، و (21.35%) من الأسر دخلها (100) دينار فأقل، و (38.85%) من الأسر دخلها الشهري يتراوح بين (100-200) دينار. و (17.49%) هم من فئات الدخل (200-300) دينار، و (9.12%) من الأسر دخلها الشهري يتراوح بين (300-400) دينار، و (5.51%) من الأسر هي من فئة الدخل (400-500) دينار، والبقية (7.67%) من الأسر يدخلها شهرياً (500) دينار فأكثر (جدول رقم 7).

9-الديانة:

تشير البيانات المتعلقة بديانة المبحوثين إلى أن (95.85%) هم من المسلمين و (3.90) هم من المسيحيين و (0.34%) لم يجيبوا عن هذا السؤال.

* التصنيف المهني المستخدم مماثل لتصنيف دائرة الإحصاءات العامة.

Copyright36 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

جدول رقم (6)

توزيع أفراد العينة المشتغلين حسب المهنة

المهنة	النسبة
المديرون وكبار المسؤولين	2.8
المختصون (مهندس، طبيب... الخ)	5.4
الفنيون وأشباه المختصين	31.4
الكتبة (المشتغلون بالأعمال الكتابية).	4.6
عمال الخدمات والتجارة	42.8
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	2.4
عمال مهرة، والعمال الآلات ومجمعوها	9.8
المهن الأولية والعمال غير المهرة	2.80
مهن أخرى	8.00
المجموع	%100

جدول رقم (7)

توزيع أفراد العينة حسب مستوى دخل الأسرة

فئات الدخل	التكرار	النسبة
أقل من 100 >	426	%21.35
200-101	775	%38.85
300-201	349	%17.49
400-301	182	%9.13
500-401	110	%5.51
أكثر من 501 <	153	%7.67
المجموع	1995	%100

العمل السياسي: الخصائص والمقومات

يتركز الهدف في هذا الجزء على محاولة معرفة يعتقده المجتمع الأردني بأنه النموذج المناسب للشخص الممارس للسياسة، وذلك بما يتمتع به من صفات وخصائص شخصية، وبما يملكه من المقومات الإضافية، وأخيراً أردنا التعرف على مدى اقتراب أو ابتعاد المرأة من هذا النموذج حسب رأي المبحوثين. ويضمن هذا الجزء مجموعة من الأسئلة التي تم الإجابة عنها من المبحوثين والخاصة بما يلي:

Copyright37 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

- أهم الخصائص والقدرات التي تؤهل الفرد للعمل السياسي، كما يراها المبحوثون ومدى توافرها لدى كل من الرجل والمرأة.
- أهم مقومات العمل السياسي ومدى أهميتها لكل من المرأة والرجل.
- الاتجاهات نحو قدرات المرأة فيما يتعلق بالسياسة.

الصفات والخصائص المهمة التي تؤهل للعمل السياسي.

وإجابة عن سؤال مفتوح حول أهم الصفات التي تؤهل للعمل السياسي في الأردن، أشارت النتائج إلى أن اتفاقاً كبيراً حول الصفات والخصائص المهمة التالية، مرتبة حسب تكرار الإجابات، كما هو موضح في جدول رقم (8).

الأخلاق الجيدة، والسمعة الطيبة، والصدق، والأمانة وكانت نسبتها (38.2%) ، والكفاءة، والمعرفة العلمية (37.01)، والثقافة العامة والثقافة السياسية (31.2%) وقوة الشخصية والثقة بالنفس (24.04%)، والتفاني والانتماء للمصلحة العامة (23.5%)، والقدرة على الاتصال، والتفاعل مع الاخرين (19.7%)، بالإضافة إلى الصفات الأخرى التي ذكرت بنسبة أقل من (10%) مثل القدرة على القيادة، والذكاء وسرعة البديهة، والقدرة على اتخاذ القرار وحل المشكلات، والعلاقات بالشخصيات المهمة، بالإضافة إلى الدين والتدين، علماً بأن الأغلبية من الجنسين اتفقت على أهمية هذه الصفات كنموذج للشخص السياسي.

جدول رقم (8)

أهمية الخصائص التي يجب أن تتوافر لدى المنخرطين في العمل السياسي للرجل والمرأة

الخصائص	مهم		غير مهم	
	% للرجل	% للمرأة	% للرجل	% للمرأة
درجة عالية من الثقافة	95.26	90.2	4.6	9.8
شخصية قوية	98.8	89.2	1.2	10.8
القدرة على اتخاذ القرار	98.3	84.5	1.7	15.5
القدرة على التفاعل مع الآخرين	96.34	85.2	3.66	14.8
القدرة على التأثير على الآخرين	88.5	78.78	11.5	21.22
القدرة على الخطابة والاقناع	94.8	81.5	5.2	18.5
الخلفية العلمية الأكاديمية	88.0	83.5	12.0	16.5
المثابرة والصبر	95.3	90.8	4.7	9.2

Copyright38 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

جدول رقم (9)

اتجاهات الأردنيين نحو قدرات المرأة بالمقارنة مع الرجل

القدرات	المرأة أقل	المرأة أكثر	القدرة ذاتها	المجموع
القدرة على اتخاذ القرار	%77.23	%4.21	%18.56	2047
القدرة على التأثير على الآخرين	%54.11	%26.46	%19.43	2048
القدرة على الخطابة والاقناع	%64.62	%11.63	%23.75	2046
القدرة على العمل السياسي	%77.70	%3.1	%19.2	2047

ويغض النظر عن المستوى ونوعية المشاركة المبتغاة، وأيضاً نوع الجنس الذي ينتمي إليه هذا النموذج، إلا أن هناك اتفاقاً من أغلبية (84.8%) المبحوثين أن الصفات التي ذكرت تتوافر لدى الرجل أكثر من المرأة دون وجود فرق ملحوظ بين الجنسين في إجاباتهم عن السؤال: فيما إذا كانت هذه الصفات متوافرة لدى الرجل أم لدى المرأة (88.1% من الذكور و 81.6% من الإناث) بينما كانت نسبة الذين أجابوا بأن الصفات متوافرة لدى المرأة أكثر كانت (8.6%) فقط.

مقومات العمل السياسي:

بالإضافة للسؤال السابق حول الصفات والخصائص الشخصية المهمة للعمل السياسي، حاولنا أن نضع يدينا على أية مقومات أخرى يمكن اعتبارها مهمة للعمل السياسي، ووجدنا بأنه كان هناك اتفاق من الأغلبية على أهمية مجموعة من المقومات التي طلب ابداء رأي المبحوثين فيها لكل من المرأة والرجل للوصول وممارسة العمل السياسي. وقد كان ترتيب هذه المقومات كالتالي حسب تكرار الإجابة: العلاقات العامة 94.8% للرجل و 86.4% للمرأة)، وجود الدافعية للعمل السياسي (92% للرجل و 78.2% للمرأة)، والخبرة العملية والإنجازات السابقة (84.7% للرجل و 76.3% للمرأة)، وتوافر الدعم المادي (65.6% للرجل، 52.3%للمرأة)، وعلاقة القرابة أو العشيرة (61.5% للرجل، 52.3% للمرأة) ومسقط الرأس (50.3% للرجل، 45.6 للمرأة) وأخيراً الانتماء لحزب سياسي (29.8% للرجل ، 20.3% للمرأة).

الاتجاهات نحو قدرات الرجل والمرأة السياسية:

Copyright39 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

مما سبق نرى أن هناك اتفاقاً من الأغلبية كما ذكرنا سابقاً بأن الخصائص والقدرات التي ذكرها المبحوثون لممارسة العمل السياسي متوافرة لدى الرجل أيضاً. ونرى مشابهة أيضاً في الإجابة عن سؤال يهدف لمقارنة قدرات المرأة مع الرجل في بعض النواحي المهمة للعمل السياسي مثل: القدرة على اتخاذ القرار، والقدرة على التأثير على الآخرين، والقدرة على الخطابة والاقناع، والقدرة على العمل السياسي بشكل عام، ويوضح جدول رقم (9) نتائج هذه المقارنة.

وفيما يتعلق بالفروقات بين الإناث والذكور في إجاباتهم عن هذا السؤال فإنها قليلة ولا تعكس اختلافاً جوهرياً في الإجابات، فأغلبية الاناث (72.29%) و (82%) من الذكور أجمعوا على أن قدرة الرجل على اتخاذ القرار هي أكثر من المرأة، ولكن هناك نسبة لا بأس بها (23.06%) من الإناث و (13.95%) من الذكور يعتقدون أن هذه القدرة متساوية لدى الرجل والمرأة.

أما فيما يتعلق بالقدرة على التأثير على الآخرين فيلاحظ أن حوالي ثلثي الذكور (59.23%) يعتقدون أن الرجل يتحلى بالقدرة على التأثير على الآخرين أكثر من المرأة، بينما حوالي نصف الإناث (48.93%) يعتقدون أن الرجل أكثر قدرة، وبالمقابل فحوالي (40.67%) من الرجال في العينة يعتقدون أن المرأة إما لديها القدرة نفسها أو أن قدرتها أكثر من الرجل، بينما نصف الإناث في العينة (50.97%) يعتقدون أن المرأة إما لديها القدرة نفسها أو قدرتها أكثر من الرجل في التأثير على الآخرين. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن النسبة الكبيرة التي تقول إن المرأة تؤثر أكثر من الرجل قد لا يعني بأنها كذلك لأسباب سياسية، وربما يكون ذلك عائداً للنظرة العامة للمرأة التي تؤكد على ذكائها وكيدها، وقدرتها على التأثير من خلال قدرتها الأنثوية.

وفيما يتعلق بالقدرة على الخطابة والاقناع فقد أجاب ما يقارب ثلاثة أرباع العينة (72.59%) من الذكور بأن قدرة الرجل أكثر من المرأة، بينما يعتقد (56.49%) من الإناث أن قدرة الرجل أكثر، وما يقارب الخمس (18.96%) من الذكور يعتقدون أن قدرة المرأة متساوية مع الرجل، بينما (8.35%) منهم يعتقدون أن المرأة قدرتها أكثر، أما فيما يتعلق بالإناث فقد أجاب (28.39%) منهن بأن الرجل والمرأة لديهما القدرة نفسها، و (14.83%) أجبن بأن قدرة المرأة أكثر من الرجل.

Copyright©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

أما القدرة على العمل السياسي، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الذكور (77.01%) والإناث (78.39%) يعتقدون أن الرجل لديه قدرة أكثر من المرأة على العمل السياسي، بينما أجاب (3.34%) من الذكور و (2.62%) من الإناث عن قدرة المرأة على العمل السياسي هي أكثر، بينما يعتقد ما يقارب الخمس (19.35%) من الذكور و (18.99%) من الإناث أن قدرة الرجل والمرأة على العمل السياسي متساوية.

وعند سؤال المبحوث لتقييم نفسه بالمقارنة مع المرأة أو النساء الأخريات حول القدرات السابقة، تشير النتائج إلى أن الذكور في العينة، وبشكل عام ما يقارب الثلثان منهم، يعتقدون أن لديهم قدرة أكبر من المرأة في كل من القدرات المدرجة حسب الترتيب: القدرة على اتخاذ القرار (68.96%) والقدرة على التأثير على الآخرين (57.07%)، والقدرة على الخطابة والاقناع (63.65%) والقدرة على العمل (58.55%).

بينما يملن النساء في العينة في إجاباتهن نحو رؤية أنفسهن، بالمقارنة مع النساء الأخريات بقدرة أقل على: اتخاذ القرار (25.58%)، والتأثير على الآخرين (29.55%)، والخطابة والاقناع (31.59%)، والقدرة على العمل السياسي (66.96%)، أو بقدرة متساوية على: اتخاذ القرار (43.41%) ، والتأثير على الآخرين (39.83%)، والخطابة والاقناع (31.59%)، والقدرة على العمل السياسي (19.38%) . ومن الجدير بالملاحظة أن نسبة لا بأس بها من الذكور يعتقدون أن قدرتهم أقل بالمقارنة مع المرأة في: التأثير على الآخرين (16.31%)، والقدرة على الخطابة (12.97%)، والقدرة على العمل السياسي (21.32%). كذلك هناك نسبة لا بأس بها من إجابات الإناث أن لديهن قدرة أكبر من النساء الأخريات في: اتخاذ القرار (29.17%)، والتأثير على الآخرين (28.68%)، والخطابة والاقناع (34.79%)، والعمل السياسي (11.43%).

ويتحلى النموذج السياسي بشكل عام بخصائص وقدرات متوافرة على الأغلب عند الرجال، وقد يعود ذلك إلى ما ذكرناه في الجزء الأول من هذا الكتاب المتعلق بالخصائص التي تمثل الأدوار الجندرية، فالتوقعات الاجتماعية بخصائص للنموذج الذكري مثلاً يشابه ما وصفه المبحوثون بصفات النموذج السياسي، وأن التفاوت في طريق النشأة للجنسين يعمل على تعزيز الخصائص المهمة للنجاح في العمل السياسي عند الذكور، بينما الإناث يعزز لديهن خصائص أخرى تعتبر أنثوية، وتؤهلن لأدوار تابعة للرجل.

Copyright© در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

ونستطيع القول إنه حتى وإن توافرت هذه الخصائص والقدرات لدى المرأة، فإن من الصعب الاعتراف بها من المرأة نفسها أو من المجتمع؛ لأن هذه الخصائص تمثل الأدوار الذكورية، ولأن محاولات المرأة للخروج على التوقات والأدوار الاجتماعية تواجه بالرفض والنقد، وتعتبر تمرداً من المرأة ، مما يؤدي إلى انكار هذه الخصائص من قبلها.

الجزء الثاني: المشاركة في الحياة السياسية:

ويتضمن هذه الجزء مجموعة من الأسئلة التي تدور حول النقاط التالية:

1- المشاركة في الانتخابات النيابية.
2- إيجابيات وسلبيات مشاركة المرأة.
3- الاتجاهات العامة نحو مشاركة المرأة.

1- المشاركة في الانتخابات النيابية:

تشير النتائج إلى أن نسبة الذين شاركوا في الانتخابات النيابية لعام 1989م كانت نصف العينة تقريباً (48.8%) والنصف الآخر لم يشارك، كما توزعت هذه الاستجابات بالتساوي تقريباً بين الإناث والذكور.

أما بالنسبة للإناث اللواتي شاركن، فقد قمنا بسؤالهن عن قرار المشاركة واختيار المرشح، وفيما إذ كان هذا القرار هو قرارهن، أو قرار الأسرة أو أحد الأقارب من غير أفراد الأسرة المباشرة.

فلو نظرنا لجدول (10) نجد أن ما يزيد على النصف (52.25%) من المبحوثات كان قرار مشاركتهن واختيار المرشح قرارهن، بينما كان قرار المشاركة واختيار المرشح لـ (35.46%) هو قرار الأسرة (الزوج، الأب، الأخ)، و (6.35%) كان قرار مشاركتهن واختيارهن للمرشح هو قرار أحد الأقارب من غير أفراد الأسرة. وهذا يدل بشكل قاطع على أن نسبة كبيرة من الناخبات على الأقل، ما زلن غير قادرات على التحكم بحقهن الطبيعي في قرار المشاركة أو عدمه، واختيار المرشح، أو من جانب آخر ليس لديهن الخبرة العملية الكافية لاختيار المرشح المناسب، ولذلك يلجأن للرجال في الأسرة من أجل هذا القرار.

Copyright©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

وأشارت النتائج في التحليل اللاحق إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الدخل، التعليم والحالة العملية، والإجابة عن هذا السؤال، فكلما زاد الدخل والمستوى التعليمي وكانت المرأة عاملة، كلما زادت نسبة اللواتي يأخذون القرار بأنفسهن مثال على ذلك: أن (67.53%) من العاملات أجبن بأن قرار مشاركتهن واختيار المرشح كان قرارهن، مقابل (53.85%) من غير العاملات.

Copyright©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

جدول رقم (10)

قرار مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية لعام 1989م

قرار المشاركة	النسبة
قرار الزوجة	%52.25
قرار الأسرة	%35.46
قرار أحد الأقارب من غير أفراد الأسرة	%6.35
لا إجابة	%5.94
المجموع	%100

جدول رقم (11)

اختيار المرشح (الرجل أو المرأة)

في حالة تساوي الكفاءة بينهما

الجنس	اختيار الرجل	اختيار المرأة	الاختيار يعتمد على الشخص	المجموع
العينة	%68.5	%21.89	%9.63	2014
ذكور	%76.48	%12.06	%11.46	995
إناث	%60.65	%31.50	%7.85	1019

وعند الاستفسار عن أسباب عدم المشاركة في الانتخابات النيابة لعام 1989م فكانت إجابة النسبة الكبرى من العينة إما بسبب كونهم تحت السن القانوني أو خارج البلاد، أما الأسباب الأخرى التي تكررت فهي: عدم الرغبة في المشاركة في العمل السياسي، وعدم الإيمان بفائدة مجلس النواب، وعدم القناعة بالمرشحين، وجهلهم بالاتجاهات السياسية. وبالنسبة للأسباب الخاصة بالنساء فقد أشارت بعضهن أيضاً إلى معارضة الزوج والأهل، وعدم توافر الوقت الكافي للواجبات المنزلية. وهذا يعكس عدم القناعة التامة، والإيمان بأن التجربة الديمقراطية هي نهائية ولا رجعة عنها، أو عدم القناعة بالأشخاص المنخرطين بالعمل السياسي بعد. وقد أردنا التعرف على خيارات المبحوثين في حالة تنافس مرشحين اثنين في دائرتهم: أحدهما رجل والآخر امرأة، علماً بأن كلا منهما يتمتع بالكفاءة والقدرة مثل الآخر، وكما هو واضح في جدول (4) فقد أجاب أكثر من ثلثي المبحوثين (68.5%) بأنهم سيختارون الرجل، وأكثر من خمس المبحوثين (21.89%) سيختارون المرأة، وما يقارب عشر العينة أجابوا أن خيارهم سوف يعتمد على الشخص بغض النظر عن جنسه، بالإضافة إلى ذلك لوحظ أن هناك علاقة إيجابية بين الدخل

Copyright©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

واختيار المرأة. وعلاقة سلبية بين العمر واختيار المرأة، فكلما زاد العمر، كلما قلت نسبة الذين يختارون المرأة بشكل طفيف. وهذا ينسجم مع التوجهات العامة السابقة لأفراد العينة من حيث اعتقادهم بأن الرجل أكثر قدرة وكفاءة من المرأة في الجوانب السياسية كما سيتضح في الجزء اللاحق.

أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات:

وعند سؤال المبحوثين عن أسباب اختيارهم للرجل في حالة تنافسه مع امرأة تتمتع بالكفاءة ذاتها، كانت الإجابات كما في جدول (12) ما يقارب نصف المبحوثين (47.42%) بأن السبب هو أن الرجل يتمتع بقدرة أكبر من المرأة للعمل السياسي، والسبب الثاني المهم الذي اختاره (29.73%) من المبحوثين هو ان الرجل يتمتع بشخصية أقوى من المرأة، وأجاب (14.57%) من الذين اختاروا الرجل أن الرجل لديه قدرة على التحمل أكثر، بينما أجاب ما نسبته (13.12%) أن الرجل لديه الوقت أكثر من المرأة بسبب عدم انشغاله بأعمال المنزل، وعزا ما يقارب (10%) من الذين اختاروا الرجل بأن أسباب اختيارهم كانت كما هو مبين في جدول (12): النواحي الدينية، وكون الرجل أكثر عقلانية من المرأة، وأكثر خبرة وتجربة، ولديه قدرة أكثر على اتخاذ القرار. بينما اعتقد (6.30%) بأن نظرة المجتمع الايجابية للرجل والتقاليد المشجعة له هي سبب الاختيار.

Copyright©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

جدول رقم (12)

أسباب اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات النيابية القادمة (1993م)

أسباب الاختيار	كل العينة	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %
قدرة الرجل أكثر من المرأة	654 %47.42	53.4	46.6
شخصية الرجل أقوى	410 %29.73	50.30	49.70
الناحية الدينية	128 %9.28	62.5	37.5
قدرة الرجل على التحمل أكثر	201 %14.57	65.17	34.83
الرجل أكثر عقلانية	130 %9.42	50.0	50.0
توافر الوقت	181 %13.12	54.14	55.86
أكثر خبرة وتجربة	162 %11.17	50.6	49.40
أكثر قدرة على اتخاذ القرار	125 %9.10	65.10	34.40
تشجيع المجتمع (نظرة ايجابية)	87 %6.30	62.10	27.90
المجموع	1379 %75.76	–	–

جدول رقم (13)

أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات النيابية (1993م)

أسباب الاختيار	العينة %	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %
لديها قدرة وكفاءة للعمل السياسي	19.50	21.0	79.0
تفهمها لوضع المرأة أفضل	35.14	12.0	88.0
لإبراز حقوق وقضايا المرأة	21.0	12.9	87.1
زيادة التمثيل (غيابها عن البرلمان)	18.82	26.7	72.3
لتقوية المرأة	25.39	20.4	79.6
لديها قدرة على التأثير أكبر	16.32	23.4	73.6
المجموع	441	–	–

جدول رقم (14)

أسباب اختيار المرأة كمرشحة في الانتخابات النيابية (1993)

Copyright ©دكتور موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

أسباب الاختيار	العينة %	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %
لديها قدرة وكفاءة للعمل السياسي	19.50	21.0	79.0
تفهمها لوضع المرأة أفضل	35.14	12.0	88.0
لإبراز حقوق وقضايا المرأة	21.0	12.9	87.1
زيادة التمثيل (غيابها عن البرلمان)	18.82	26.7	72.3
لتقوية المرأة	25.39	20.4	79.6
لديها قدرة على التأثير أكبر	16.32	23.4	73.6
المجموع	441	–	–

وفيما يتعلق بالفروقات بين الجنسين في الإجابة عن هذا السؤال، فقد كانت هناك فروقات واضحة بين الجنسين في النواحي التالية: الناحية الدينية، والقدرة لدى الرجل على التحمل أكثر، وقدرة أكثر لدى الرجل على اتخاذ القرار، والنظرة الايجابية من المجتمع للرجل. وقد ذكر ما يقارب ثلث الذكور وأقل من ثلث الإناث أن هذه هي الأسباب التي دفعتهم إلى اختيار الرجل.

أسباب اختيار المرأة كمرشحة:

أما فيما يتعلق بأسباب اختيار المرأة في المجموعة التي أبدت هذا الاختيار فكانت كما هو مبين في جدول رقم (14) كالتالي: قالوا إن المرأة لديها القدرة على تفهم وضع المرأة أكثر من الرجال، و (25.39%) ذكروا أن اختيارهم هو لدعم المرأة وتقوية موقعها في المجتمع، و (21.10%) أجابوا أنهم يعتقدون أن وجود المرأة في البرلمان يساعد على إبراز قضايا المرأة المهمة ومناقشتها ويساعدها في تحصيل حقوقها، وما يقارب الخمس (19.50%) اختاروا لأنهم يعتقدون أن لديها القدرة والكفاءة للعمل السياسي، وأقل من الخمس بقليل (18.82%) كان سبب الاختيار لديهم هو الرغبة في زيادة تمثيل المرأة في البرلمان لأنها غير ممثلة حتى الآن، بينما كان الخيار لـ (16.32%) بأن المرأة لديها القدرة للتأثير على الآخرين أكثر من الرجل، أما فيما يتعلق بالفرق بين الجنسين في أسباب الاختيار فهو واضح وكبير، فقد كانت نسبة الذين اختاروا البدائل المذكورة أعلاه من الإناث تتركز بين (72%) و (88%) ، وهذا يعني أن أغلبية الذين اختاروا المرأة وذكورا تلك الأسباب هم من الإناث.

Copyright©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

ايجابيات وسلبيات مشاركة المرأة في السياسة:

وحول إذا ما كان هناك ايجابيات أو سلبيات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقد قمنا بسؤال المبحوثين بأسئلة مباشرة ومفتوحة عن هذه الايجابيات أو السلبيات.

وبالنسبة لرأي المبحوثين حول وجود ايجابيات لمشاركة المرأة في العمل السياسي، فقد أشار ما يقارب ثلثا العينة (62.85) إلى وجود ايجابيات مختلفة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، بينما أجاب أكثر من خمس المبحوثين (23.4%) بعدم وجود أية ايجابيات لمشاركتها والبقية أجابوا بأنهم لا يعرفون. وكان من الواضح بأنه يوجد هناك علاقة ايجابية بين دخل الأسرة ومستوى التعليم وبين الإجابة بوجود ايجابيات.

وعند الطلب من المبحوثين أن يذكروا ايجابيات مشاركة المرأة في الحياة السياسية كانت النتائج كالتالي بالترتيب وحسب الأهمية كما هو موضح:

- الدفاع عن حقوق المرأة لدعمها وتقويمها (40.37%).
- تمثيل المرأة (القطاع الكبير من المجتمع) في الحكومة (26.4%).
- تشجيع المرأة لابداء رأيها ودعم شخصيتها (21.66%).
- زيادة الوعي السياسي عند المرأة (19.41%).
- تفعيل دور المرأة في المجتمع وتغيير نظرة المجتمع لدورها (16.77%) .
- لفت النظر إلى قضايا المرأة (13.43%).
- تحسين مكانة المرأة ومركزها (12.19%).
- ومن الايجابيات التي ذكرت كانت زيادة استقلال المرأة والتخلص من تسلط الرجل.

ومن الاجابات الجديرة بالإشارة إليها التي تعكس فروقات واضحة بين الجنسين كانت كالتالي:

تحسين مكانة المرأة إذ كانت نسبة الإناث (63%) بينما كانت نسبة الذكور (37%) ولتشجيع المرأة لابداء رأيها ودعم شخصيتها كانت الإجابة (54%) إناث، (46%) ذكور. وفيما يتعلق بتغيير نظرة المجتمع وتفعيل دور المرأة كانت (45%) إناث و (55%) ذكور، والدفاع عن حقوق المرأة (55%) إناث و (45%) ذكور زيادة الوعي السياسي (53%) إناث و (47%) ذكور. ومن الواضح أن اغلب هذه الايجابيات مرتبطة بما سوف تحققه المرأة من خلال

Copyright© در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

مشاركتها، وأنه لم يتم ذكر ايجابية عامة واحدة. وهذا قد يعكس وعي هذه الفئة، لأن القضايا الخاصة للمرأة يمكن إحراز تقدم بشأنها بدون المرأة، وأن الوضع الراهن المتمثل بعدم وجود مشاركة فعلية للنساء في الحياة السياسية غير عادل وغير مرض عنه.

أما فيما يتعلق بوجود سلبيات لمشاركة المرأة أو عدمه في مختلف جوانب الحياة السياسية، فقد أجاب حوالي ثلث أفراد العينة (33.4%) بوجود سلبيات لمشاركة المرأة، بينما أجاب (46.5%) بعدم وجود سلبيات، وما يقارب الخمس (18.8%) أجابوا أنهم لا يعرفون ما إذا كانت سلبيات أم لا. وعند أخذ الجنس بالاعتبار، كانت نسبة الذكور الذين اشاروا بوجود سلبيات لمشاركة المرأة في العمل السياسي (37.52%) بينما كانت نسبة الإناث (29.26%) وفيما يتعلق بالذين أجابوا بعدم وجود سلبيات، فكانت النسبة متقاربة بين الجنسين.

وعند سؤال المبحوثين الذين أجابوا أن هناك سلبيات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وعن ماهية هذه السلبيات، كانت الإجابات كالتالي:

- ما يمكن أن ينشأ من نزاع عائلي نتيجة عدم قدرتها على التوفيق بين مسؤولياتها أو اختلاف الايديولوجيات في العائلة (47.22%).
- تأثر نوعية قرارات المرأة بالعاطفة وافتقارها للموضوعية والواقعية (29.24%).
- تأثر نوعية القرارات بسبب ضعف الشخصية والانقياد للرجل والخجل والحياء (27.34%).
- القيود المفروضة على المرأة بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية التي قد تحد من قدرة المرأة على العمل السياسي (26.60%).
- تأثر قرارات المرأة بسبب عدم تفرغها من المسؤوليات الأخرى (5.55%).
- النظرة السلبية التي قد تتشكل لدى الرجل، واحتمال إساءة فهم المرأة (10.10%).
- تأثر فعالية قراراتهن بسبب عدم ثقة المجتمع بها (6%).
- الأسباب الدينية (10%).

وتشير النتائج إلى أن الدخل، والحالة العملية والمستوى التعليمي تعتبر من المتغيرات المهمة التي قد تؤثر إيجابياً نحو المشاركة في العمل السياسي وفعالية هذه المشاركة، فمثلاً تشير التحليلات الأولية إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الدخل والتعليم والحالة العملية والاستقلالية في أخذ القرار المتعلق بالمشاركة واختيار المرشح، فكلما زاد المستوى التعليمي للمرأة والدخل وكانت

Copyright©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

المرأة تعمل، كلما زادت إمكانية المشاركة الفعالة، ونعني بالفعالة أن تكون المرأة هي صاحبة القرار دون التأثير عليها من النماذج الذكرية التي تكون حولها. ومثال آخر على ما أشارت اليه النتائج الأولية وهو أن هناك علاقة ايجابية بين الدخل واختيار المرأة، وبين الدخل والتعليم والاتجاهات بوجود الايجابيات في مشاركتها. ولوحظ أيضاً من النتائج أن الدخل له علاقة إيجابية مع اختيار المرأة كمرشح فيما إذا تنافست مع الرجل مع توافر الكفاءات المتساوية لديهما.

وتعتبر العوامل السابقة، وكما ذكرنا في الفصل الأول، من مصادر القوة وأن هناك تفاوتاً كما ذكرنا بين الجنسين في توافر هذه المصادر، مما ينشأ تفاوت في القوة، وتعزيز الأدوار القوية، والسيطرة على المراكز في المستويات العليا من الرجل، وبما إن لهذه المصادر علاقة بفعالية المشاركة والخروج من السلبية التي تعيش فيها المرأة، لذا فهي تعتبر من العوامل المهمة التي يجب التركيز عليها، ومنها على سبيل المثال عامل الدخل، وكما هو معلوم فإن هناك تفاوتاً بين الجنسين في السيطرة على المصادر الاقتصادية، مما يجعل الرجل هو صاحب القرار والتأثير، وينتج عنه سلبية من المرأة نفسها.

وفي الإجابة عن سؤال اختيار المرشح إذا كان المتنافسان رجل وامرأة بالمستوى نفسه من الكفاءة، نرى أن الإجابات تعزز الاتجاهات السلبية لقدرات المرأة من المجتمع بشكل عام، ومن المرأة نفسها بشكل خاص، وتأثير التوقعات الاجتماعية لدور المرأة الرجل في هذه الإجابات، فنسبة الذين يختارون الرجل بسبب تفوقه على المرأة في قدرته كانت (68.5%) مقابل (21.89) اختاروا المرأة، علماً أنه لم تكن هناك فروقات متعلقة بالجنس، وأن حوالي (62.8%) يعتقدون أن هناك فائدة ترجى إذا ما شاركت المرأة، والفوائد التي ذكرت جميعها تتعلق بالمرأة نفسها وتحسين وضعها.

ونرى بشكل عام أن هذه النتائج تدعم الاتجاهات السلبية نحو النموذج السياسي للمرأة، وعدم الايمان بقدراتها ، وتأثير التنشئة الاجتماعية في تحديد ما هو مقبول أو غير مقبول من المرأة ، فالدور السياسي يتصف بصفات خاصة بدور الرجل المعترف به من المجتمع والمرأة، وإن توافرت لديها الكفاءة المتساوية، فهي لا تمثل الصورة التقليدية المتوقعة للمرأة من المجتمع، مما ينتج عنه عدم ثقة بكفاءتها. كذلك فان المرأة نفسها تميل إلى عدم الإيمان بقدراتها، وكما أشرنا سابقاً فإن الثقة بقدرات الشخص تؤثر على محاولاته للحصول على أمر ممارسته للقوة، وقد يكون ذلك بالمشاركة السياسية، ويؤثر حكم المرأة على قدراتها المتعلقة بالسياسة والقوة على

Copyright50 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

إمكانية قيامها بالسلوكيات اللازمة للمشاركة في القوة وممارستها، ويؤدي حكمها السلبي إلى تفادي المواقف التي تحتاج إلى قوة واتخاذ موقف تجاه قضايا معينة، فالمرأة تنشأ بطريقة تؤدي إلى المغالاة في قدرات الرجل، والسلبية في الحكم على قدراتها. لذا فإن تفعيل دور المرأة يحتاج – كما ذكرنا سابقاً – إلى خلق الاتجاهات الايجابية نحو النموذج السياسي للمرأة، وزيادة المصادر التي تزيد من قوة المرأة، وتوعيها بأهمية هذه المصادر وكيفية استغلالها لتحسين وضعها، ويمكن أن تكون الزيادة في إتاحة فرص متكافئة للرجل في الوصول إلى المناصب العليا، وزيادة الدخل والتعليم، وتوفير الدعم الاجتماعي للنماذج المناسبة من البناء للمشارة الفعالة دون تأثير الاتجاهات السلبية والمعارضة من قبل الرجل، كذلك توفير المناخ المناسب لإبداع المرأة في هذا المجال، وذلك بمحاولة التغلب على السلبيات التي قد تنشأ نتيجة مشاركتها الفعالة مثل: التأثيرات السلبية – كما يراها المبحوثون – على العائلة، كذلك التركيز على خلق نموذج قوي للمرأة في أذهان المجتمع عن طريق الإعلام والتربية والنشاطات الثقافية، والتركيز أيضاً على زيادة ظهور النماذج القوية التي يمكن أن تساعد على تغيير الاتجاهات السلبية نحو قدرات المرأة. بالإضافة إلى أهمية النوعية السياسية للمرأة، كذلك توعيها بأهمية المشاركة الفعالة في تحسين وضعها.

معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

وتم سؤال المبحوثين – في البداية – عما إذا كانت هناك معوقات تحد من مشاركة المرأة في مختلف أشكال الحياة السياسية، وقد كانت نسبة الذين أجابوا بوجود معوقات أكثر من النصف (56.8%) ، بينما لا يعتقد أكثر من ثلث المبحوثين بقليل (34.5%) بوجود أية معوقات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، والبقية أجانب بأنها لا تعرف إذا كان هناك معوقات أم لا، ولم نجد أية فروقات تذكر بين الجنسين في الاجابة عن هذا السؤال.

أما فيما يتعلق بالعوامل التي تعيق العمل السياسي للمرأة حسب رأي الذين يعتقدون بوجود مثل هذه المعوقات، فيمكن تقسيمها إلى ما يلي :

أ- **معوقات مرتبطة بالثقافة والمجتمع.**

ومن أهم هذه المعوقات عدم تقبل الرجل لعمل المرأة في السياسة (77.02%) وهذه نسبة عالية جداً من المبحوثين الذين يعتقدون أن الرجل في المجتمع الأردني في هذه الفترة الزمنية غير مستعد بعد لأن يرى المرأة مشتركة في أشكال السياسة المختلفة. وقد يعبر من عدم

Copyright51 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

رغبة الرجل في التخلي عن سيطرته على هذا الجانب من الحياة، وأنه سوف يعارض مشاركة المرأة إن أمكن، وإذا اضفنا إلى هذا المعوق، عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في السياسة (70.78) فسوف نلاحظ انه ما يزال هناك معارضة قوية وكبيرة على مستوى فئات المجتمع كافة لتقبل دور جديد وغير تقليدي للمرأة، ألا وهو المشاركة في الحياة العامة، والتأثير في مواقع صنع القرار.

وقد يكون السبب في ذلك عائداً إلى التصور التقليدي والنمطي الذي ما زال سائداً لدور المرأة. فقد ذكر (68.05%) من المبحوثين أن أحد المعوقات المهمة لمشاركة المرأة في السياسة هو عدم قدرتها على التوفيق بين مسؤولياتها العائلية والمسؤوليات المترتبة على المشاركة السياسية، وهذا يعكس اعتقاد الغالبية أنه حتى إذا شاركت المرأة في السياسة أو في الحياة العامة خارج البيت (وهو دور جندري غير تقليدي) فإن من المتوقع منها أيضاً أن تقوم بدورها التقليدي نحو الزوج والأسرة وأعمال البيت الأخرى. ويبدو هنا أن النية في تغير دور الرجل هي أمر غير مقبول في حالة مشاركة المرأة في الحياة العامة. وهناك عامل آخر قد يساعد في تفسير عدم تقبل المجتمع لمشاركة المرأة السياسية وهو، أن ما يقارب النصف (49.46%) يعتقدون أن المرأة ليس لديها القدرة على المشاركة بفعالية في الحياة السياسية، وهذا مرتبط بالصورة النمطية للمرأة وهي ان قدرتها على اتخاذ القرار ضعيفة، وأنها لا تتمتع بالعقلانية اللازمة للعمل السياسي. وإضافة للمعوقات السابقة فقد ذكرت نسبة ضئيلة بأن عدم توافر الدافعية لدى المرأة للعمل السياسي، وعدم توافر الوعي السياسي لديها يعتبران من المعوقات لمشاركتها.

ب. معوقات مؤسسية:

تعتقد نسبة كبيرة من المبحوثين (72.44%) أن عدم توافر أشكال الدعم المختلفة للمرأة يعتبر من المعوقات المهمة التي تحد من قدرتها على المشاركة الفعالة. صحيح أن توافر الدعم بأشكاله المختلفة (المادي، والمعنوي، والتنظيمي، والبشري) هو من العوامل المهمة لمشاركة الرجل والمرأة على حد سواء، لكن عدم توافره للمرأة قد يعكس موقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي الضعيف في المجتمع الأردني، وتعود أهمية هذا المعوق إلى أنه يقع خارج إطار المرأة كفرد، ويرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

وإضافة إلى عدم توافر الدعم، فإن ما نسبته (46.10%) يعتقدون أن الأحزاب السياسية لا تشجع مشاركة المرأة وكنا قد أشرنا لذلك في الفصل الثاني، وأن نسبة (40.68%) يعتقدون

Copyright52 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

أن التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة تشكل عائقاً أمام مشاركتها السياسية. وإذا أضفنا إلى ذلك الذين أجابوا بأن عدم تشجيع الحكومة الكافي ونسبتهم (29.90%) هو أيضاً عائقاً، فسوف نجد أن الجهات المرتبطة بالسياسة بشكل مباشر تؤدي دوراً كبيراً في ضعف مشاركة المرأة في السياسة، وأنه يمكنها أن تؤدي دوراً ايجابياً في تسهيل مشاركة المرأة الفعالة في الحياة السياسية مستقبلا.

وفيما يتعلق بالفروقات بين الجنسين حول تحديد المعوقات التي تواجه المرأة للمشاركة في الحياة السياسية، فقد كان هناك اتفاق شبه تام حول المعوقات التالية: عدم توافر الوقت الكافي، وعدم توافر القدرة لدى المرأة نفسها، وعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في السياسة، وعدم تقبل المرأة الكافي لمشاركتها في الحياة السياسية، بينما كان هناك اختلاف لا بأس به بين الجنسين حول بعض المعوقات، إذ ركزت النساء في إجابتهن أكثر من الرجال على المعوقات التالية: عدم توافر الدعم اللازم للمرأة، وعدم تقبل الرجل لعمل المرأة في السياسة، بينما كان النسبة أكبر من الرجال الذين اعتبروا عدم قدرة المرأة على التوفيق بين مسؤولياتها العائلية والمسؤوليات السياسية كمعوق. وكانت هناك فروقات طفيفة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بعدم تشجيع الحكومة والأحزاب والتشريعات المتعلقة بالمرأة.

الاتجاهات نحو مشاركة المرأة في السياسة:

لقد أردنا في هذا الجزء من الدراسة التعرف على مدى موافقة المجتمع على مشاركة المرأة في الحية السياسية، وأشكال العمل السياسي المرغوبة من قبله، وتشير النتائج إلى أن أكثر من ثلثي المبحوثين يوافقون على أن المرأة يجب أن تشارك في الحياة السياسية، بينما عارض (31%) أي شكل من أشكال المشاركة السياسية للمرأة.

وبالنسبة للذين وافقوا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فكما هو واضح في جدول (15) فإن الغالبية تفضل مشاركة المرأة من خلال التصويت والترشيح للانتخابات التشريعية، والتبرع بالوقت والمال لأعمال تخدم المصلحة العامة، والمشاركة في حملات المرشحين، والكتابة بالصحافة حول القضايا السياسية. بينما أجمعت الأغلبية على عدم رغبتهم في مشاركة المرأة من خلال الانتماء إلى أحزاب سياسية أو المشاركة في مسيرات أو مظاهرات أو غيرها من الأشكال غير التقليدية.

Copyright53 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

جدول رقم (15)

اتجاهات الأردنيين نحو أشكال مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

أشكال المشاركة	نعم %	لا %
التصويت في الانتخابات	97.8	2.2
الانتماء إلى حزب سياسي	44	56
الانتماء إلى جمعية سياسية	50.4	49.6
المشاركة في المظاهرات	38.2	61.8
التبرع بالمال الى جهات تعمل لهدف سياسي	81.6	18.4
التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة	94	6
الكتابة في الصحافة حول القضايا السياسية	78.2	2.18
الترشيح للانتخابات التشريعية	75.5	24.5
الترشيح للانتخابات البلدية	51	49
المشاركة في الحملة الانتخابية لمرشح معين	81.4	18.6

ونستطيع أن نسجل بعض الملاحظات على هذه النتائج. أولاً: إن غالبية الذين يرون بأنه مانع للمرأة بأن تشارك بالحياة السياسية، يرتأون لها دوراً ثانوياً داعماً للرجل وليس دوراً رئيساً ومستقلاً عنه. وإن هذا التصور لدور المرأة السياسي إنما هو جزء من تصور دورها في المجتمع بشكل عام . وثانياً إن عدم الرغبة في الانخراط بالأحزاب والأشكال السياسية غير التقليدية الأخرى قد لا يكون موجهاً بشكل تام نحو المرأة، وإنما قد يعكس توجهاً عاماً عن عدم الرغبة بهذه الأشكال من المشاركة السياسية لحداثة عهد الاحزاب أو عدم الثقة بعد بالإجراءات الديمقراطية المتخذة حديثاً في المجتمع الأردني.

وفي محاولة معرفة الأسباب خلف معارضة مشاركة المرأة في الحياة السياسية فإننا نجد أن بعضها لا يختلف كثيراً عن المعوقات المذكورة سابقاً، وقد تركزت الإجابات على الأسباب التالية: عدم قدرة المرأة على التوفيق بين مسؤولياتها، إذ كانت نسبة الذكور لهذه الإجابة أكثر من الإناث (60.8% ذكور، 39.20% إناث) وعدم توافر القدرة لدى المرأة (55.42% ذكور، 35.52% إناث)، والسبب الثالث هو عدم مناسبة تكوين المرأة مع طبيعة العمل السياسي. وذكر البعض وبنسب قليلة أسباباً دينية خلف معارضتهم، كما ذكر البعض الآخر أن المرأة عاطفية ومن الممكن أن يؤثر ذلك على قراراتها السياسية. وباختصار فإن أسباب المعارضة لا تخرج عن إطار رؤية المرأة وهي تؤدي دوراً جندرياً تقليدياً في المجتمع. وبما أن السياسة ليست من ضمن الأدوار التقليدية فإننا نجد هذه المعارضة.

Copyright54 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

وحول ما إذا كانت المرأة تستطيع أن تكون سياسية ناجحة في حالة مشاركتها في الحياة السياسية، فيعتقد أكثر من الثلثين (69.37%) أنها تستطيع أن تكون كذلك، بينما أجاب (21.71%) بانها غير قادرة على أن تكون سياسية ناجحة، ولم تلاحظ أية فروقات بين الجنسين في الإجابة عن هذا السؤال.

وعن الأسباب التي دعت البعض للاعتقاد أن المرأة ليس بإمكانها أن تكون سياسية ناجحة، فيتركز معظمها حول الظروف الاجتماعية كالعادات والتقاليد التي قد تحد من قدرة المرأة على الحركة والعمل السياسي، وتغلب عاطفة المرأة على العقل، وكثرة مسؤولياتها، إضافة إلى عدم إمكانية توافر دعم العائلة أو دعم الآخرين لها، ولا توجد أية فروقات تذكر بين الجنسين في الإجابة عن هذا السؤال.

وفيما يتعلق ببعض اتجاهات الاردنيين حول بعض الجوانب المتعلقة بالمرأة والحياة السياسية، فتشير النتائج السياسية (جدول 16) إلى أن أغلبية الذين أجابوا يتفقون على أن الرجل يتحلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي أكثر من المرأة (82.77%)، وأجابت نسبة (64.21%) ان المعارك السياسية لا تلائم طبيعة المرأة، وما يقارب ثلاثة أرباع المبحوثين (76.57%) أن المجتمع لا يحمل عمل المرأة في المجال السياسي على محمل الجد، وأن (84.1%) من أفراد العينة أجابوا أن العمل السياسي يتطلب من المرأة حرية في الحركة لا يسمح بها المجتمع بعد، واجاب (84.98%) من المبحوثين أن المرأة بحاجة إلى دعم الرجل للوصول للمناصب السياسية. وتشير البيانات الأولية إلى أن أكثر من الثلث (35.79%) لا يوافقون على أن المعارك السياسية لا تلائم طبيعة المرأة، وأكثر من خمس (23.43%) لا يوافقون على أن المجتمع لا يحمل مشاركة المرأة في الحياة السياسية على محمل الجد.

أما فيما يتعلق بالفروقات بين الجنسين حول السؤال السابق، فإنها ضئيلة جداً باستثناء الإجابة عن العبارة التي تقول: إن الرجل يتحلى بالصفات للعمل السياسي أكثر من المرأة، إذ كانت نسبة عدم الموافقة عند الإناث أعلى بقليل من الذكور. وكذلك الجواب المتعلق بعبارة المرأة تتحلى بالصفات اللازمة للقيام بالعمل السياسي كالرجل، إذ كانت النسبة من الإناث اللواتي وافقن على العبارة أكثر من الذكور (51.48%) إناث، (41.26%) ذكور.

Copyright55 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

وحول السؤال المتعلق بوجود نساء أردنيات ذوات كفاءة أو عدمه لتبوؤ المناصب السياسية العليا، فقد أجاب (57.32%) من المبحوثين أن هناك نساء ذوات كفاءة، وكانت نسبة الإناث من اللواتي أجبن بنعم هي أكثر من نسبة الذكور (61.64% من الإناث، 53.34% من الذكور)، بينما أجاب حوالي الربع (24.88%) من أفراد العينة أنه لا توجد نساء أردنيات ذوات كفاءة لتبوؤ المناصب السياسية العليا، وكان هناك فروق لا بأس به بين الإناث والذكور، إذ إن نسبة الإناث اللواتي لا يعتقدن بوجود نساء أردنيات ذوات كفاءة أقل من نسبة الذكور (20.35% إناث، 29.47% ذكور) بينما أجاب ما يقارب الخمس من أفراد العينة (18.41%) أنهم لا يعرفون ما إذا كان هناك نساء ذوات كفاءة أم لا.

جدول رقم (16)

اتجاهات الأردنيين نحو المرأة والحياة السياسية حسب الجنس*

العبارة	اوافق	لا أوافق	المجموع %	أوافق		لا أوافق	
				ذكور %	اناث %	ذكور %	إناث %
الرجل يتحلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي أكثر من المرأة.	82.77	17.23	2014	84.13	81.36	15.78	18.64
المرأة تتحلى بالصفات اللازمة للعمل السياسي كالرجل.	43.16	56.84	1872 100	41.26	51.48	58.74	48.52
الخوض في المعارك السياسية لا يتلائم مع طبيعة المرأة.	64.21	35.79	1956 100	65.91	62.5	34.09	37.5
المجتمع لا يأخذ المرأة بمحمل الجد	76.57	23.43	1955 100	78.19	74.94	21.81	25.06
المجتمع السياسي يتطلب من المرأة حرية في الحركة لا يسمح بها المجتمع.	84.1	15.9	1993 100	85.26	82.93	14.74	17.07
المرأة بحاجة لدعم الرجل للوصول إلى المناصب السياسية	84.98	15.02	2031 100	85.13	87.87	14.87	12.12
المرأة بحاجة لدعم النساء الاخريات للوصول للمناصب السياسية.	85.1	14.9	1987 100	84	86	16	14

وحول ضرورة تخصيص عدد معين من مقاعد مجلس النواب للمرأة لزيادة مشاركتها في الحياة السياسية، فقد أجاب (54%) من أفراد العينة بأن هناك ضرورة، بينما كانت نسبة الذين أجابوا بعدم ضرورة ذلك هي (39.17%)، والذين لا يعرفون كانت نسبتهم (6.83%) . وواضح من البيانات الأولية بأن هناك فروق حسب الجنس، إذ أن نسبة الإناث اللواتي يعتقدون بضرورة تخصيص عدد معين من المقاعد للمرأة في مجلس النواب هي ما يقارب الثلثان (61.63%)،

* المجموع الكلي المستخدم لا يشمل الذين أجابوا بلا أعرف.

Copyright56 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

بينما كانت النسبة (46.27%) من الذكور. والفرق ايضاً واضح من نسبة المعارضة لتخصيص عدد معين من المقاعد ، إذ أجاب ما يقارب نصف الذكور (47.64%) بعدم ضرورة تخصيص مقاعد، بينما لم يعتقد أقل من ثلث الإناث (30.81%) بوجود ضرورة لتخصيص عدد معين من المقاعد في البرلمان الأردني كما هو موضح في جدول رقم (14).

جدول رقم (17)

اتجاهات الأردنيين نحو تحديد مقاعد للمرأة في مجلس النواب

	نعم	لا	لا اعرف	المجموع
العينة	%54	%39.17	%6.83	2050 %100
ذكور	%46.27	%47.64	%6.09	1018 %100
إناث	%61.61	%30.81	%7.56	1032 %100

جدول رقم (18)

اتجاهات الأردنيين نحو الطرف الأكثر تفهماً ومراعاة لاحتياجات المرأة.

الجنس	المرأة %	الرجل %	الدرجة نفسها	لا أعرف لا إجابة
العينة	%59.2	%21.56	%17.12	%2.12
الذكور	%57.27	%23.87	%16.41	%2.45
الإناث	%61.05	%19.28	%17.83	%1.84

إن قراءة متفحصة للإجابات المتعلقة بالاتجاهات حول المرأة والسياسة، ووجود نساء أردنيات ذوات كفاءة، وتخصيص عدد معين من المقاعد في البرلمان للمرأة الأردنية، تشير إلى أنه بالرغم من بعض الاتجاهات التي يمكن اعتبارها سلبية حول قدرات المرأة السياسية من حيث عدم تمتعها بالصفات اللازمة للعمل السياسي كالرجل، إلا أن نسبة أكثر من النصف تعتقد بوجود نساء ذوات كفاءة لتبوؤ المناصب السياسية. فالجوانب المتعلقة بالسؤال الأول تعكس اتجاهات المبحوثين، بينما في السؤال اللاحق، فقد ارتبطت الإجابة بخبراتهم العملية أو معرفتهم ببعض الوجوه النسائية النشطة والناجحة في الحياة العامة التي يبدو أنها تكتسب ثقتهم، بالرغم من اتجاهاتهم المحافظة بشكل عام حول المرأة.

Copyright57 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك أيضاً نسبة كبيرة لا تمانع من أن تتخذ خطوات عملية للزيادة والتعجيل بمشاركة المرأة في الحياة السياسية على المستويات العليا، من خلال تخصيص عدد معين من المقاعد البرلمانية للنساء. ومن بعض الأسباب التي أبداها المبحوثون الحاجة لإبراز قضايا المرأة ونقاشها، ثم إن وجود نساء في البرلمان سوف يمكنهن من الدفاع عن حقوق المرأة ومصالحها، إضافة إلى إحداث نوع من المساواة بين الرجل والمرأة في هذا المجال.

وضع المرأة الحالي ودورها في المجتمع:

لقد أردنا في هذا الجزء من الدراسة التعرف على كيفية تقييم الناس لوضع المرأة الحالي، والقضايا المهمة المتعلقة بالمرأة حسب رأي المبحوثين، ولكننا أردنا أيضاً التعرف على اتجاه المبحوثين حول أيهما الأكثر تفهماً لوضع المرأة. الرجل أم المرأة. فيعتقد حوالي (60%) من المبحوثين أن المرأة هي أكثر تفهماً ومراعاة لاحتياجات المرأة. بينما يعتقد حوالي (22%) أن الرجل هو الأكثر تفهماً ومراعاة لوضع المرأة، وحوالي (15%) يعتقدون أن الرجل والمرأة يتمتعان بالقدرة نفسها للتفهم والمراعاة لاحتياجات المرأة.

وأما بالنسبة للفروق بين الجنسين فلا يوجد فرق كبير، إذ أشار (61.5%) من الإناث، و (57.27%) من الذكور إلى أن المرأة هي أكثر تفهماً ومراعاة لاحتياجات المرأة، بينما يعتقد (23.78%) من الذكور و (19.28%) من الإناث أن الرجل هو أكثر تفهماً من المرأة لاحتياجاتها، وتعتقد النسبة نفسها تقريباً (16.40%) و (17.83%) من الرجال والإناث أو الرجل والمرأة يتمتعان بالدرجة نفسها من التفهم والمراعاة لاحتياجات المرأة، جدول رقم (15).

وعند سؤال أفراد العينة عن اتجاهات نحو دور المرأة في المجتمع عن طريق سرد بعض العبارات الخاصة بذلك، وفتح المجال لهم بالموافقة أو عدمها، فقد وافقت أفراد العينة – كما في جدول (16) – على أن المرأة تستطيع أن تعمل وتهتم بشؤون البيت في الوقت نفسه (75.37%)، وأن المرأة تتمتع بقدرات مشابهة للرجل وتستطيع أن تظهرها إذا أعطيت لها الفرصة (69.27%)، ولكن في الوقت نفسه هناك اتفاق من أكثر من الثلثين على أن الدور الأساسي للمرأة هو في البيت لتربية الأطفال والعناية بالزوج (68.98%)، وعند أخذ جنس المبحوثين بالاعتبار للعبارات السابقة نفسها، تظهر البيانات اختلافاً لا بأس به بين الإناث والذكور، إذ كانت نسبة الإناث اللواتي أجبن بالموافقة على أن الدور الأساسي للمرأة هو في البيت أقل من الرجال (62.31% والإناث، 75.74% ذكور)، وأن النسبة كانت أكثر من

Copyright58 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

الإناث اللواتي أجبن بالموافقة على عبارتي أن المرأة تستطيع أن تعمل وتهتم بشؤون البيت، وأن المرأة تتمتع بقدرات مشابهة للرجل، وتستطيع أن تظهرها إذا أعطيت لها الفرصة (84.01% و 77.52% من الإناث على التوالي) مقابل (66.60% و 60.90% من الذكور على التوالي).

وبالنسبة للعبارة التي تقول إن المرأة إنسان ضعيف في المجتمع ولا تملك حرية التصرف، فإن أكثر من نصف أفراد العينة (54.29%) لم يوافقوا عليها، بينما وافق عليها (43.76%) وفيما يتعلق بالفرق بين الجنسين، فنسبة أكبر من الإناث (59.69%) لا يعتقدون أن المرأة إنسان ضعيف، بينما كانت نسبة الذكور الذين لا يعتقدون أن المرأة إنسان ضعيف هي (48.82%)، وبينما كانت نسبة الموافقة عند الإناث (38.86%) كانت (48.72%) لدى الرجال.

جدول رقم (19)

اتجاهات الأردنيين حول دور المرأة في المجتمع

العبارة	أوافق	لا أوافق	لا أعرف	المجموع
المرأة إنسان ضعيف في المجتمع ولا تملك حرية التصرف	43.76	%54.29	%1.95	2050 %100
الدور الأساسي للمرأة هو في البيت التربية الأطفال والعناية بالزوج.	16.98	%30.59	%0.44	2050 %100
المرأة تستطيع أن تعمل وتهتم بشؤون البيت في الوقت نفسه.	75.37	%22.59	%2.05	2050 %100
المرأة تتمتع بقدرات مشابهة للرجل وتستطيع أن تظهرها إذا أعطيت لها الفرصة.	69.27	%27.27	%3.46	2050 %100

جدول رقم (20)

تقييم الأردنيين للوضع العام للمرأة الأردنية

	مرض جداً	مرض	غير مرض	غير مرض بتاتاً	لا أعرف	المجموع
العينة	%5.80	%57.86	%26.88	%5.51	%3.95	2050 %100
ذكور	%6.78	%52.65	%30.26	%6.48	%3.83	1018 %100
إناث	%4.84	%62.98	%23.55	%4.55	%4.07	1032 %100

Copyright59 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

جدول رقم (21)

القضايا المهمة المتعلقة بالمرأة الأردنية

القضايا	العينة	ذكور	إناث
عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة.	%32.70	%49.71	%50.29
تقييد حرية المرأة أو عدم توافر الحرية الكافية.	%42.43	%50.46	%49.54
عدم المساواة بين المرأة والرجل حقوق المرأة.	%16.9	%46.82	%53.18
ضعف القدرات المادية عدم السيطرة على المصادر عدم توافر الاستقلالية المادية.	%4.63	%42.10	%57.90
القضايا الاجتماعية الزواج والطلاق.	%10.29	%41.70	%58.30
اضطهاد الرجل والمرأة.	%31.4	%51.63	%38.37
ضعف المستوى التعليمي.	%47.6	%51.59	%48.41

وحول تقييم وضع المرأة الحالي الإجمالي (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي) بالأردن، وكما هو موضح في جدول رقم (17)، فقد أجاب (67.82%) من الإناث بأن وضع المرأة مرض، بينما كانت نسبة الذكور أقل من الإناث، إذ كانت النسبة (59.43%)، بينما أجاب (28.1%) من الإناث من أفراد العينة بأن وضع المرأة غير مرضٍ، بينما كانت النسبة لدى الرجال الذين قالوا إن وضع المرأة غير مرضٍ أعلى (36.74%).

ومن القضايا المهمة المتعلقة بالمرأة التي تكررت في الإجابات هي: ضعف المستوى التعليمي، إذ اتفق حوالي ينصف العينة (47.6%) على أنها من القضايا المهمة، يليها تقييد حرية المرأة، أي عدم توافر الحرية الكافية لها (42.43%) علماً أنه ليست هناك فروقات تذكر بين الجنسين في كل منهما. والقضية التالية من حيث نسبة التكرار كانت عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة (32.70%) ثم اضطهاد الرجل للمرأة (31.4%)، ثم عدم المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق (16.9%) مع العلم أن هناك تفاوتاً بين الذكور والإناث في القضية الأخيرة، إذ كانت نسبة الذكور من هذه الإجابات (46.82%) والإناث (53.18%)، ويلي ذلك القضايا الاجتماعية (الزواج، والطلاق) حوالي (10.29%) (58.30% إناث، 41.70%) ثم القضية الأخيرة وهي ضعف القدرات المادية، وعدم توافر الاستقلالية المادية (4.63%) (57.90% إناث، 42.1 ذكور)، كما هو مبين في جدول رقم (18).

Copyright60 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

ونستنتج من الإجابات عن الأسئلة أن هناك اعترافاً بأن المرأة تتمتع بقدرات تؤهلها للمشاركة في الحياة العامة، وأنها ليست إنسانة ضعيفة، وان المرأة تستطيع أن تبرز هذه القدرات إذا توافرت لها الفرصة والدعم. فالمشكلة لا تكمن في اتجاهات الناس السلبية نحو المرأة، ولا في ضعف قدراتها، وإنما في الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المتاحة للمرأة التي تحد من قدرتها لأن تؤدي دوراً مهماً في الحياة العامة.

والقضية الأخرى المرتبطة بهذه المسألة هي أنه مع إدراك قدرات وإمكانيات المرأة، إلا أن الرغبة والخيار المفضل لغالبية المبحوثين أن تبقى المرأة في البيت، وهذا قد يشير إلى مقاومة لتغير الدور التقليدي للمرأة الذي يتطلب تغييراً في دور الرجل أيضاً.

وفيما يتعلق بالتفاوت في تقييم وضع المرأة الحالي بين الجنسين، فيجب أن لا تكون هناك غرابة في وجود نسبة من الذكور أقل من الإناث التي تقول إن الوضع العام مرض، ووجود نسبة أكبر من الذكور التي تقول إنه غير مرض. فقد يعود السبب في ذلك إى أن نسبة كبيرة من النساء لا يعملن خارج البيت، وتنقصهن الخبرة للمقارنة مع أوضاع مختلفة، وهذا بعكس الرجل الذي يتمتع بخبرة عملية أكثر بسبب مشاركته الأوسع في الحياة العامة، فالاختلاف بالتقييم قد يكون ناتجاً عن الاختلاف في مرجعية الحكم.

وفيما يتعلق بالقضايا المهمة المتعلقة بالمرأة، فمن الملفت للنظر ذكر القضايا المتعلقة بالحرية الشخصية للمرأة (كحرية التعبير عن الرأي، وحرية الحركة الاجتماعية) ووجود نسبة لا بأس بها أيضاً تعتد أن المرأة تعاني من الأشكال المختلفة للاضطهاد من الرجل، إذ تأتي القضية الرابعة من حيث الأهمية. إضافة إلى الإشارة لعدم المساواة الموجودة بين المرأة والرجل في كثير من المسائل.

تقييم دور المؤسسات السياسية والتطوعية:

وحول تقييم مدى اهتمام المؤسسات السياسية المختلفة والتطوعية بقضايا المرأة، فإن الأغلبية (75.51%) أجابت أن الحكومة تهتم بشكل كاف بقضايا المرأة، وأن (76.68%) أجابوا أن المؤسسات التطوعية تهتم بشكل كاف بالمرأة، بينما أجاب المبحوثون وبنسبة تقل عن النصف (49.76%) أن البرلمان يهتم بقضايا المرأة بشكل كاف، وأجاب ما نسبته (35.37%) أن البرلمان لا يهتم بذلك و (14.88%) أجابوا أنهم لا يعرفون، وفيما يتعلق بمدى اهتمام

Copyright61 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

الأحزاب بقضايا المرأة، فقد أجابت نسبة (44.24%) أنها لا تهتم بشكل كاف، وأن أقل من الربع (23.71%) من المبحوثين أجابوا أنهم لا يعرفون.

وعند سؤال أفراد العينة عن مدى اسهام التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة في تقدم أو إعاقة وضع المرأة، أجاب (40.47%) من أفراد العينة أن التشريعات الحالية تؤثر إيجابياً على تحسين وضع المرأة (41.67% إناث و 38.80% ذكور)، وأن ما يقارب الثلث من أفراد العينة (31.20%) أجابوا أن التشريعات الحالية جيدة ولكن المشكلة في التطبيق دون فرق يذكر من الجنسين، ومن جهة أخرى أجاب (11.22%) من أفراد العينة أن التشريعات الحالية تؤثر سلباً على وضع المرأة، وأجاب (8.63%) أن التشريعات ليس لها أي تأثير بأي اتجاه. وبشكل عام فإن أكثر من ربع أفراد العينة أجابوا أن التشريعات إما تؤثر سلبياً، أو لا تعطي الأهمية الكافية، أو ليس لها تأثير على وضع المرأة (جدول 22).

وأخيراً فيما يتعلق بالمصادر المختلفة التي ساعدت على تكوين المواقف السياسية للمبحوثين، فقد أجاب أكثر من ثلثي المبحوثين (67.51%) أن التلفزيون هو المصدر الأساسي لمعلوماتهم، وتأتي الإذاعة المصدر الثاني المهم (53.36%)، ثم الصحف اليومية (47.85%). بينما أجاب (18.24%) أن المجلات هي المصدر الذي يساعدهم على تكوين مواقفهم السياسية و (12.83%) قالوا عن الزوج أو الزوجة هما مصدر المعلومات الذي يساعدهم على تكوين مواقفهم السياسية. أما فيما يتعلق بالاختلاف بين الجنسين في المصادر التي تعتمد لتكوين المواقف السياسية، فواضح أن الإناث يعتمدن على التلفزيون، والإذاعة، والزوج أكثر من اعتمادهن على الصحف والمجلات ، بينما العكس صحيح لدى الرجل فنسبة أكبر منهم تعتمد على الصحف والمجلات أكثر من اعتمادها على الإذاعة، والتلفزيون، والمصادر الأخرى.

جدول رقم (22)

اتجاهات الأردنيين نحو تأثير التشريعات الحالية المتعلقة بالمرأة على وضع المرأة الأردنية

طبيعة التأثير	العينة	ذكور	إناث
تؤثر إيجابياً	%40.67	%38.80	%41.67
تؤثر سلبياً	%6.59	%7.77	%5.43
لا تعطي الأهمية الكافية	%11.0	%12.18	%10.27
ليس لها تأثير	%8.43	%8.64	%8.62
جيدة ولكن المشكلة في التطبيق	%31.02	%29.86	%32.17
لا أعرف	%2.29	%2.75	%1.84

Copyright62 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

المجموع	%100 2050	%100 1018	%100 1032

النتائج والخلاصة:

لقد سعينا في هذا المونوغراف أن نقدم لدراسة المرأة والحياة السياسية في الأردن من خلال تقديم إطار نظري عام للدراسة، ثم قمنا بعرض سريع لواقع مشاركة المرأة في المجال السياسي، وأخيراً قمنا بعرض أهم ما توصلنا إليه من نتائج في دراستنا الميدانية لقياس اتجاهات تصور المواطنين الأردنيين لمشاركة المرأة في العمل السياسي. وفي هذا الفصل سوف نشير إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها.

كما هو معروف، فإن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المجتمع الأردني في هذه الفترة الزمنية ما زالت ضعيفة وهامشية. وبدون شك، فإن المرأة الأردنية أصبحت تتمتع الآن بحقوق سياسية متساوية مع الرجل، وأنه كان لها دور سياسي مهم من الناحية التاريخية، وإن كان محدوداً ، وأنها بدأت تشق طريقها إلى المناصب السياسية العليا في الحكومة والبرلمان ومجلس الأعيان، ولكن هذا لا يشكل سوى بداية الطريق نحو مساواتها مع الرجل في المشاركة في الحياة السياسية.

ولكن المواطنين الأردنيين، رجالاً ونساء، حسب نتائج الاستطلاع الذي تم عرضه في الفصل الثالث، ما زال ينظرون إلى دور المرأة ضمن توقعات الأدوار الجندرية التقليدية، إذ تعتقد الغالبية أن قدرات المرأة – بشكل عام – هي أقل من قدرات الرجل، وبخاصة قدرته على العمل السياسي، واتخاذ القرارات المهمة، وأن الرجل أكثر عقلانية من المرأة، وبالرغم من وجود نسبة لا بأس بها تعتقد أن المرأة قادرة على العمل بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص، إلا أن نسبة لا بأس بها أيضاً تجد أن هذه الأدوار الجديدة للمرأة تتعارض مع دورها الجندري التقليدي وهو في البيت لرعاية الأطفال والزوج، وتدبير شؤون البيت.

وبالرغم أيضاً من هذه النظرة التقليدية لدور المرأة، فإن نسبة كبيرة من الأردنيين تعتقد أن المرأة يمكن أن تصبح سياسية ناجحة إذا أعطيت الفرصة وتلقت الدعم المطلوب، وأن هناك نساء أردنيات ذوات كفاءة لتبوؤ المناصب السياسية العليا، وان هناك حاجة لتخصيص عدد معين من المقاعد البرلمانية للمرأة، إلا أن الأغلبية لن تختار المرأة في حالة ترشيح نفسها مع الرجل، وإن تساويا في الكفاءة، وهذا يعكس تفضيلاً للرجل على المرأة لا سيما وأن أغلب

Copyright63 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

الصفات الشخصية التي تؤهل للعمل السياسي متوافرة لدى الرجل وليس المرأة حسب رأي المبحوثين.

ومن النتائج الأخرى المهمة التي تفضي بها الدراسة، هي أن نسبة كبيرة من المبحوثين لا تعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولكن الغالبية تختار أدوار مساندة أو داعمة وليست أدوارا أساسية ومهمة. فعلى سبيل المثال، فإن الغالبية ترى أن المرأة تشارك في الانتخابات من خلال التصويت، ومن خلال التبرع بالمال، والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، ونسبة أقل لا تمانع ترشيح المرأة لنفسها للبرلمان أو الانتماء إلى أحزاب سياسية، أو المشاركة في الأشكال غير التقليدية من السياسية.

وإن من أهم مفاهيم الديمقراطية أنها عملية طوعية وحق للمواطن أن يشارك (في الانتخابات مثلاً) دون التعرض لأية ضغوطات أو إكراه، ولكننا نجد أن أكثر من ثلث النساء اللواتي شاركن في انتخابات عام 1989م لم يكن قرارهن في المشاركة واختيار المرشح اختياراً حراً وبمعزل عن تأثير الرجل في حياتهن، فما زال الزوج والأب والأخ، ورجال العشيرة يتدخلون ويحددون المشاركة أو عدمها، وفي اختيار المرشح أيضاً.

لقد أشار عدد لا بأس به من الرجال والنساء إلى أن المرأة الأردنية تعاني من مجموعة من المشكلات، وأن هناك عدداً من القضايا المتعلقة بها دون الرجل ومن هذه القضايا التي تم ذكرها هي ضعف مستوى التعليم لدى المرأة مقارنة مع الرجل، وعدم المساواة بين المرأة والرجل الذي يعكس درجة كبيرة من التمييز ضد المرأة، وأخيراً ما سماه المبحوثون باضطهاد المرأة وتقييد حريتها الشخصية من الرجل والمجتمع بشكل عام، وهذه القضايا تعكس ما يراه المبحوثون كواقع تعيشه المرأة الأردنية.

وفي مجال استعراض المعوقات التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية في المجتمع الأردني، تركزت هذه المعوقات على معوقات ثقافية وأخرى ترتبط بالمؤسسات التي لها علاقة مباشرة بالعمل السياسي. ومن أهم المعوقات الثقافية التي تم ذكرها هو، معارضة الرجل والمجتمع لمشاركة المرأة، وعدم تشجيع المرأة للمرأة، وعدم توافر الدافعية لدى المرأة لدى المرأة نفسها. ومن أهم المعوقات المرتبطة بالمؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالمرأة هو، عدم تشجيع المرأة ، والاهتمام الكافي بقضاياها من قبل الحكومة والبرلمان، وعدم

Copyright64 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

إيلاء الأحزاب أهمية كافية لإدماج قضايا المرأة ببرامجها، وإدماجها في العمل السياسي الحزبي في المجتمع الأردني.

وأخيراً تشير النتائج إلى ان موقع المرأة العام في المجتمع له علاقة مباشرة بموقعها، واتجاهات الناس نحو دور المرأة السياسي ومشاركتها، فقد وجدت علاقة ايجابية بين الدخل والحالة العملية (إذا كانت تعمل المرأة أم لا) والمستوى التعليمي وبين المشاركة في العمل السياسي وفعالية هذه المشاركة. فعلى سبيل المثال تشير التحليلايت إلى أنه كلما ارتفع الدخل والتعليم والسلم الوظيفي، كلما زادت الاستقلالية في اتخاذ القرار المتعلق بالمشاركة واختيار المرشح، وكلما زادت المشاركة الفعلية بمعزل عن التأثيرات من النماذج الذكرية. وإن هذه النتائج تؤكد أهمية المصادر الاقتصادية وغيرها لمشاركة المرأة السياسية، فالعمل والدخل والتعليم هي من أهم المصادر المتاحة للمرأة، وزيادة نصيبها من هذه المصادر سوف يكون له دور ايجابي في زيادة خبرتها وثقتها بنفسها، وقدرتها على المشاركة الفعالة في العمل السياسي وغيره.

نظرة مستقبلية:

إننا في النهاية نتساءل حول العوامل التي سوف تؤدي لزيادة التمثيل السياسي للمرأة في الأردن، وما يجب عمله لتعميق تلك المشاركة.

والمساواة السياسية بين الرجل والمرأة التي أقرها الدستور الأردني لا يمكن ترجمتها إلى مساواة فعلية، إذا لم تتحقق في إطار مساواة حقيقية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، التي يجب أن تهدف إلى تحقيق تكامل بينها وبين القوانين الأخرى، وتكرس عدم المساواة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال إجراء تعديلات على بعض القوانين والتشريعات، أو استحداث تشريعات جديدة المتعلقة بالعمل والصحة والأحوال الشخصية من أجل تجسير الفجوة بين المرأة والرجل في المجتمع الأردني وأن استمرار عزلة القوانين السياسية المتعلقة بالمساواة الدستورية عن القوانين والتشريعات، او استحداث تشريعات جديدة المتعلقة بالعمل والصحة والأحوال الشخصية من أجل تجسير الفجوة بين المرأة والرجل في المجتمع الأردني وأن استمرار عزلة القوانين السياسية المتعلقة بالمساواة الدستورية عن القوانين والتشريعات في المجالات الأخرى، سوف يؤدي إلى اختزال الحقوق الدستورية على صعيد الممارسة إلى حق التصويت، ووجود ضعيف في المجالس المحلية والوطنية.

Copyright65 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

وإن إحداث هذا التغير يتطلب إرادة سياسية لإشراك المرأة في المجال السياسي من كل الجهات والقوى السياسية الموجودة في الأردن كالحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الأخرى.

وعلى المدى البعيد، فإن ترسيخ القيم الديمقراطية وقيم المساواة في المجتمع، وتطبيق هذه القيم الى الادوار الجنددرية لاحداث تغير في نظرة المجتمع على دور المرأة، والعمل على اشراك المرأة في ادوار جندرية تقليدية قد يكون من العوامل التي تساعد على تحقيق مساواة أكبر في النشاط السياسي. وبالرغم من ان هذه القيم ليست مرتبطة مباشرة بالتغيرات ذات العلاقة بالتنمية الاقتاصدية، الا اننا نعتقد ان دورا اكبر للمرأة في التنمية الاقتصادية، سوف يقود الى تغير في موقع القوة للمرأة، وتغير في القيم التي تحكم العلاقة بين الرجل والمرأة، وان القوى السياسية والاجتماعية تستطيع ان تعجل او تعيق هذا التغير. فهي تستطيع ان تعجل بهذا التغير، اذا كان هناك ارادة سياسية لدى الجميع بتعميق النهج الديمقراطي في المجتمع بشكل عام، وتستطيع ان تعيقه اذا تم حجب مشاركة قوى المساواة التي تؤدي الى اضعاف تقدم المرأة. وهناك عامل آخر قد يؤدي الى التخفيف من عدم المساواة بين المرأة والرجل في السياسة، وهو تدخل الدولة في مسائل كانت تاريخياً متروكة للمرأة أو العائلة التي سوف تزيد من اهمية السياسة لحياة المرأة. وعلى سبيل المثال، تقوم الدولة الان بالتدخل في المسائل المرتبطة باعادة الانجاب، وتربية الاطفال (التي كان القرار بشأنها يعود للعائلة والثقافة السائدة). كما ان الدولة الان، تأخذ مكان العائلة في توفير الضمان الاقتصادي والاجتماعي، ومع ازدياد دخول المرأة سوق العمل، يزداد اعتمادها على الدولة من الناحية الاقتصادية. وهذا الجانب لا يتطلب تغيراً في الاتجاهات نحو الادوار الجندرية التقليدية.

وقد يكون تدخل الدولة مهماً على مستوى آخر، ألا وهو زيادة تمثيل المرأة في مستويات الحكومة المختلفة في الجهات التنفيذية والقضائية الذي لا يتطلب – مرة أخرى – تغيراً في الاتجاهات المجتمعية العامة.

والعامل الثالث، الذي قد يبطئ من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، هي القيم الثقافية والمؤسسة المترسخة في المجتمع الأردني التي تحدد الأدوار السياسية لمشاركة المرأة، والتي تتغير نحو دور المرأة ببطء، وينطبق هذا أيضاً على الأدوار المرتبطة بتقسيم العمل داخل الأسرة، عن استمرار الأدوار الجندرية التقليدية للمرأة تترك لها قليلاً من الوقت، وسوف تؤدي إلى

Copyright66 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

استمرار معاناة المرأة من ضغوطات اجتماعية والتي تحد من مشاركتها في النشاطات السياسية المكثفة.

وبغض النظر عما إذا كانت المساواة سوف تحصل في المستقبل أم لا، فإننا الآن بحاجة إلى مساواة أكثر، فالتغير الاجتماعي الذي يمر به الأردن لا يسمح باستمرار اهمال عدم تمثيل المرأة في السياسة. ففي السابق، كانت عدم المساواة السياسية متوازنة بتأثير المرأة داخل الأسرة واحترام دور المرأة داخل الأسرة أو العائلة. ولكن الأدوار الجندرية التقليدية أصبحت بالية مع تمزق اسر وتوزيعها خارج الإطار التقليدي، ولذلك ، إذا كانت المرأة ترغب في السيطرة على حياتها، فيجب أن تكون قادرة على التأثير على المؤسسات السياسية، وهذا التأثير ممكن فقط من خلال زيادة مشاركتها السياسية.

وأن عملية تفعيل دور المراة في السياسة، والوصول إلى الفائدة المرتجاة من هذه مشاركتها وإنما يكون من خلال التركيز على المرأة نفسها بخلق الدافعية لديها للمشاركة والوصول إلى مراكز اتخاذ القرارات وسنها، وإيجاد الاتجاهات الايجابية نحو النموذج القوي للمرأة، وتوفير المهارات السياسية لديها، وزيادة الثقة بقدراتها ومهاراتها، إلى جانب توفير الفرص المماثلة للرجل للحصول والسيطرة على المصادر التي تزيد من قدرتها وقوتها، وإتاحة الفرص المماثلة للمرأة للوصول إلى المناصب العليا، ومحاولة التغلب على المعيقات كالاتجاهات السلبية للمجتمع نحو النموذج السياسي للمرأة، هذا بالإضافة إلى توعيتها بالاستراتيجيات السياسية المختلفة التي يمكن أن تمارسها لزيادة قوتها وتأثيرها على المجتمع.

Copyright67 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

المراجع

باللغة العربية:

1- بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985م.

2- التل، سهير سلطي، مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985م.

3- شرابي، هشام، مقدمة لدراسة المجتمع العربي، بيروت، الدار الأهلية، 1980م.

4- شرابي، هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م.

5- العامري، أروى ، شخاترة، حسين، شامي، ستاني، شتيوي، موسى، التكربتي، ناديا، الصياغ، أمل ، نحو استراتيجة وطنية للمرأة، القضايا الاجتماعية والاقتصادية، 1993م، ورقة غير منشورة.

Copyright68 ©در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية

باللغة الإنجليزية

1- Bandura, a. (1986) . Social Foundations of thoughts and action. New Jersey, Prentice Hall.
2- Blumberg, Rae Lesser, 1978. Stratification: Socio Economic and Sexual Inequality. Dubuque, IA:Wm. C. Brown Co.
3- Cavanaugh, M. (1979). A Formulative Investigation of Power Orientations. An Arbor, MI: Dissertation Information Service.
4- Collins, Randall, 1988, Theoritical Sociology, Harcourt Brace Jovanovich, Inc.
5- Giddens, Anthony, 1991. Introduction to Sociology, w.w. Norton & company, Inc., New York.
6- McClelland, D. (1971). Power and Influence. In J. Champlin (Ed)., Power (pp. 35-65). New York: Atherton Press.
7- Ryff, S., & Stamm, L.. (1984). Social Power and Influence of Women. Colorado: Westview Press.
8- Uleman, J. (1972). The Need for Influence. Development and Validation of a Measure in comparison with a Need for Power. Genetic Psychology Monographs, 85, 157-214.
9- UN (AAW), Women in Government, Statistical Extract from the DAW Data Base, 1990.
10- Why, Martin King. 1978. The status of Women in Preindustrial Societies. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Copyright©69 در موسى شتيوي . مركز الدراسات الإستراتيجية